

التكملة

في التقييد على موضوعات الصغاني

عبد العزيز بن محمد بن الصديق



دار الأنصار
بالقاهرة

التحفة السنية

في التعقب على موضوعات الصغاني

تأليف

عبد العزيز بن محمد بن الصديق

يطلب من

دار الأنصار

٨١ شارع البستان، مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية

ت : ٩٣١٥٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم ، وأنعم ، وعلم ، وعلى الله على سيدنا ومولانا محمد
وآله وصحبه وسلم ، وبعد ؛ فقد كنت وضعت على موضوعات الصفاني تعقباً
سميته (بلوغ الأمانى . فى موضوعات الصفاني) .

بينت فيه ما وقع فى هذه الموضوعات من أوهام ، وأغلاط ، وأخطاء
فى الحكم على الأحاديث التى أوردها الصفاني فى موضوعاته ، وما أصاب
فى الحكم عليه بالوضع .

وأطلت الكلام فى ذلك بذكر الأسانيد والكلام على الطرق ورجالها
مع الاستطرادات المفيدة التى تتعلق بذلك .

وقد استحسن الكتاب كل من وقف عليه وقرأه من أهل العلم وأئمنوا
عليه الشناء العاطر ، والحمد لله على فضله .

وقد ظهر لى أن أخلص مقاصده فى جزء اقتصر فيه على ما يكون فيه
تذكيرة للمنتهى وتبصرة للمبتدى ، ليسهل الأخذ منه ويعم الانتفاع به
المطالب وغيره ، فإن خير الكلام ما كان فيه حظ المنتهى المبرز ، والمبتدى
الذى قد برز .

على أنى ربما ذكرت فى هذا التلخيص ما لم أذكره فى الأصل من
الفوائد المتعلقة بالمآتين والإسناد .

فلهذا كان أصلاً دائماً بنفسه ، لا يستغنى عنه ولو مع وجود أصله ، وقد
ذكرت فى الأصل مقدمة فيها فوائد تتعلق بالكتب المؤلفة فى الموضوعات

وما يتبع ذلك مما له ارتباط بالموضوع وسميته (التمهيد) فى التعقب على موضوعات الصغاني .

ولتمام النفع ذكرت هذه المقدمة برمتها فى هذا التلخيص من غير أن أحذف منها شيئاً ، بل زدت فيها زيادات مهمة نافعة .

والله تعالى الكريم أسأل النفع به والإثابة عنه فى الدارين إنه سميع بصير ، وبالإجابة جدير .

المقدمة

وفيها فوائد :

الأولى : نذكر فيها نبذة من حال الصغاني مؤلف الرسالة ، قال العلامة المحدث المفيد أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى رحمه الله تعالى في (الفوائد البهية في تراجم الحنفية) : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغاني كان فقيها محدثا لغويا ذا مشاركة تامة في جميع العلوم ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، وأخذ عن والده ، ثم رحل إلى بغداد سنة خمس عشرة وستمائة ، وأقام بها مدة . وله كتاب الشرايد في اللغة ، وكتاب الالاتعمال وكتاب العروض ، ومشارك الانوار في الحديث ، وشرح صحيح البخاري ، ودر السحابة ، والعياب في اللغة وغيرها . مات سنة خمسين وستمائة ببغداد ونقل جسده حسب وصيته إلى مكة . ا . ه .

وله ترجمة في بقية الوعاء للحافظ السيوطي فلتراجع . والصغاني نسبة إلى صاغان ، قرية بمرور بفتح الصاد ، وتخفيف الغين المعجمة ويقال الصغاني .

الثانية : ألف جمع من الحفاظ في الموضوعات ، ذكر الصغاني منهم في رسالته ، ابن حبان ، والحاكم أبا عبد الله ، وأبا الفرج ابن الجوزي رحمهم الله .

وذكر كثيراً منهم محدث فاس أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) . فمن ألف في ذلك أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر

الهمداني الجوزقي الحافظ . قال الذهبي : وهو محتو على أحاديث موضوعية
واهية طالعته واستفدت منه ، مع أوام فيه ، وقد بين بطلان أحاديث
واهية بممارسة أحاديث صحاح لها . ا . ه . كلام الذهبي .
وقال غيره : أكثر فيه من الحكم بالوضع : مجرد مخالفة السنة الصحيحة .
وقال الحافظ ابن حجر : وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع . ا . ه .

(قلت) ومن العجائب أن ابن الجوزي اتهم الجوزقي نفسه بوضع
الحديث ، مع أنك تراه ألف في الموضوع مبينا وضعها بقدر اجتهاده .
ومن كان هذا حاله يبعد أن يكون من الوضاعين .

والحق أن ابن الجوزي لم يصب في اتهامه . بل صدر ذلك منه عن غفلة
وسهو وتسرع ، بدون تدبر في حال الجوزقي كما هي عادته في غالب ما يحكم به
على الرواة ، كما يظهر لمن تتبع كلامه في ذلك .
وقد رد الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي طعنه في الجوزقي في لسان
الميزان بما يعرف عند مراجعته .

وألف في الموضوعات أيضاً أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
في نحو مجلدين . قال السكتاني في الرسالة المستطرفة : ومنهم من قال في أربع
مجلدات ولعلها صغار . بدليل عبارة بعضهم في أربعة أجزاء . ا . ه .

(قلت) قد طبعت في ثلاث مجلدات من القطع الصغير ، إن لم يكن
وقع نقص في النسخة التي وقع عليها الطبع ، وذلك هو الغالب فيما يظهر
والله تعالى أعلم .

واعلم أن ابن الجوزي تساهل في موضوعاته هذه وغاية التساهل .
فأورد فيها أحاديث من صحيح البخاري ومسلم ، ومن أبي داود ،
والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسند أحمد ومستدرک الحاكم ، وغيرها من
الكتب المعتبرة في السنة .

ولذلك كثر الانتقاد عليه وشنع عليه الحفاظ في صنيفه هذا قال الحافظ
السبطيني رحمه الله تعالى في ألفية الحديث :

وفي كتاب ولد الجوزي ما ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والضعيف والحسن ضمنت كتابي القول الحسن
وسياتي الكلام على كتابه (القول الحسن في الذب عن السنن) وقال
في (التدريب ، شرح التقريب) .

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| كتاب الأباطل المرتضى | أبي الفرج الحافظ المقتدى |
| تضمن ما ليس من شرطه | لذي البصر الناقد المتهدي |
| ففيه حديث روى مسلم | وفوق الثلاثين عن أحمد |
| وفرد رواه البخاري في | رواية حماد المسند |
| وعن سليمان قل أرفع | وبضع وعشرون في الترمذي |
| وللقسائي وأحمد وابن ما | جه ست عشرة إن تعدد |
| وعند البخاري لا في الصحيح | وللدارمي الخبر في المسند |
| وعند ابن حبان والحاكم | الإمام تليذه الجهمي |
| وتعليق إسناده أربعون | وخذ مثلهما واستفد وانتقد |
| وقد بان ذكر مجموعه | وأوضحته لسكي تهدي |
| وتم بقايا المستدرك | فما جمع العلم في مفرد |

وقال ابن الصلاح رحمه الله تعالى في مقدمة علوم الحديث منتقداً على
ابن الجوزي في موضوعاته ما نصه : واقد أكثر الذي جمع في هذا العصر
الموضوعات في نحو مجلدين . فأودع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه . وإنما
حقه أن يذكر في مطاق الأحاديث الصحيحة . ا . ه .

وقال الإمام أبو زكريا النووي رضي الله تعالى عنه في التقريب ما نصه :

وقد أكره جامع الموضوعات في نحو مجلدين أعنى أبا الفرج ابن الجوزي
فذكر كثيراً مما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف . ا . هـ .

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في شرحه التدريب : بل فيه الحسن
بل والصحيح ، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم كما سأبينه .
قال الذهبي : وربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حسناً
قوية . قال : ونقلت من خط السيد أحمد بن أبي المجد قال : صنف ابن
الجوزي كتاب الموضوعات فأصاب في ذكر أحاديث شنعاء مخالفة للنقل
والعقل ، وما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام الناس في أحد
رواتها كقوله فلان ضعيف . أو ليس بالقوي . أو أين . وليس ذلك الحديث
مما يشهد القلب ببطلانه ، ولا فيه مخالفة ، ولا معارضة لكتاب ولا سنة
ولا إجماع ، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذكره الرجل في رواية .
وهذا عدوان ومجازفة . ا . هـ .

وقال شيخ الإسلام : غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي
يُنقَد عليه بالنسبة إلى ما لا يُنقَد قليل جداً . قال : وفيه من الضرر أن يظن
ما ليس بموضوع مرضوعاً عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن ما ليس
بصحيح صحيحاً ، قال : ويتمين الاعتناء بانتقاد الكتابين ، فإن الكلام في
تساهلهم أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن لأنه ما من حديث إلا ويمكن
أن يكون قد وقع فيه تساهل . ا . هـ . ما ذكره السيوطي في التدريب .

(قلت) أما ما وقع في مستدرك الحاكم رحمه الله تعالى من تساهل في
تصحيح ما ليس بصحيح . فقد تكفل بيانه الحافظ الذهبي رحمه الله في
تلخيصه للمستدرك . وأفاد في ذلك وأجاد ، على سهو وقع منه في ذلك وتساهل
أيضاً . بل ربما وافق الحاكم في بعض الأحيان على تصحيح ما ليس بصحيح ،
وفي بعض الأحيان ربما حكم بوضع حديث . ثم يسهو فيوافق الحاكم على

تصحيحه . وفي بعض الأحيان ربما كان الحق مع الحاكم فيخالفه الذهبي بدون حجة . وأغلب ما يقع له هذا في أحاديث المناقب وفضائل الصحابة رضي الله عنهم .

ومن تتبع من تلخيصه هذا الصنيع في التعقب على الحاكم خرج منه بحره مفيد جداً يسر الله تعالى ذلك .

ومع هذا فقد أفاد الذهبي جداً وأجاد ووفر على الباحث كثيراً من البحث والمراجعة . جزاه الله تعالى خيراً .

أما موضوعات ابن الجوزي رحمه الله تعالى فقد اعتنى الحفاظ وأهل الحديث بالتحقيق عليها ، والانتقاد . وبيان ما فيها من الخلل والخطأ بحيث لم يذروا فيها ما يروج على غير أهل الحديث إلا يبنونه أنهم يبان .

فقد أفرد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات . وهي في مسند أحمد بكتاب خاص سماه (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد) وهو مطبوع في مجلد وسط .

قال في خطبته أما بعد فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة . وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث . في القديم والحديث . والمطلع على حفايا المثير لحفايا عصبية منى لا تخل بدين ولا مروءة . وحمية لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية بل هي ذب عن هذا المصنف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتسكير . إلخ .

وقد تكلم عليها حديثاً حديثاً ، واستدرك عليها الحافظ السيوطي أربعة عشر حديثاً بقيت في الموضوعات . وهي في مسند أحمد .

ثم ذيل على الكتابين — كتابه وكتاب الحافظ ابن حجر — بكتاب

سماء (القول الحسن في الذب عن السنن) أورد فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ليست بموضوعة (منها) حديث صلاة التسبيح . وهو في سنن أبي داود (ومنها) ما هو في جامع الترمذي وهي ثلاثة وعشرون حديثاً . (ومنها) ما هو في صحيح البخاري . رواية حماد بن شاكر ، وهو حديث ابن عمر : كيف بك يا عمر إذا عمرت بين قوم يخبثون رزق سننهم .

قال السيوطي في التدريب : هذا الحديث أورده الديلمي في سنن الفردوس وعزاه للبخاري . وذكر سنده إلى ابن عمر . ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الروايات المشهورة ، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر ، فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين . ١ . هـ . (ومنها) ما هو في سنن النسائي . وهو حديث واحد . (ومنها) ما هو في ابن ماجه وهو ستة عشر حديثاً . (ومنها) ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح كخلق أفعال العباد ، أو تعاليقه في الصحيح ، أو في مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح كسند الدارمي ، والمستدرک . وصحيح ابن حبان . أو في مؤلف معتبر كتصانيف البيهقي رحمه الله تعالى . فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثاً يعلمه موضوعاً . (ومنها) ما ليس في أحد هذه الكتب .

قال الحافظ السيوطي : وقد حررت الكلام على ذلك حديثاً حديثاً ، فجاء كتاباً حافلاً . ١ . هـ .

وقد اختصر السيوطي هذا الكتاب ، أعني موضوعات ابن الجوزي ، وعلق أسانيده وذكر منها موضع الحاجة . وأتى بالمتون ، وكلام ابن الجوزي عليها . وتعقب كثيراً منها . وتتبع كلام الحفاظ في تلك الأحاديث خصوصاً شيخ الإسلام في تصانيفه وأماله . كذا قال في التدريب وسماء (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) فجاء كتاباً حافلاً مفيداً في موضوعه . عديم النظير . لا ينبغي الاستغناء عنه لطالب بل ولا عالم .

وقد وقفت عليه وقرأته . وانتفعت به كثيراً ، وإني أوصي طالب الحديث بمزيد عنايته به . كما كان والدي رضى الله تعالى عنه يوصيني به . وأخبرني أنه المفتاح لمعرفة علم الحديث .

وقد صدق رضى الله تعالى عنه . فقد لمست ذلك بنفسى ، وأخبرني جزاه الله تعالى عنى خيراً أن كثيراً من رجال العلم فى هذا العصر وسماهم لى بكتاب الآلى توصلوا إلى الدراية العظيمة بعلم الحديث .

ولى تعليقات واستدراكات عالية مفيدة للغاية سميتها (الجواهر الغوالى) وقال السيوطى ، رحمه الله فى خطبة الآلى : فإن من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته أجمعين . وقد جمع فى ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى كتاباً فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذى لم ينحط إلى رتبة الوضع بل ومن الحسن ومن الصحيح . كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ .

(ومنهم) ابن الصلاح فى علوم الحديث ، وأتباعه . وطالما اختلج فى ضميرى انتقاده وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده . . إلخ .

وذيل عليه بكتاب سماه (ذيل الآلى) ثم أفرد الأحاديث المنعقدة بكتاب سماه (النكت البديعات على الموضوعات) .

ثم اختصره فى آخر سماه (التعقبات على الموضوعات) وعدة الأحاديث المتعقدة له ثلاثمائة حسباً ذكر فى آخر التعقيبات، وهذه الكتب كلها مطبوعة وهى مفيدة لا ينبغى لطالب الحديث عدم الاعتناء بها .

واختصر موضوعات ابن الجوزى جماعة غير السيوطى . كما فى الرسالة المستطرفة . (منهم) الشيخ محمد بن أحمد السفارينى الحنبلى فى مجلد ضخيم سماه (الدرر المصنوعات فى الأحاديث الموضوعات) .

وحدث مسلم الذي رواه ابن الجوزى فى الموضوعات هو ما رواه من طريق أبى عامر العقدي عن أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون فى سخط الله ، ويروحون فى لعنته ، فى أيديهم مثل أذنان البقر .

قال شيخ الإسلام حافظ الأمانة ابن حجر : لم أقف فى كتاب الموضوعات على شيء حكم عليه بالوضع . وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث . اهـ .
قال الكنائى فى الرسالة المستطرفة : قال الحافظ ابن حجر : وفاته من نوعى الموضوع والواهى فى الكنائين قدر ما كتب اهـ بل أكثر فى تصانيفه الوعظية وأشبهها من إيراد الموضوعات وشبهه واليكال لله وحده . اهـ .

(قات) أورد فى بعض كتبه أحاديث ذكرها فى الموضوعات فسبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم .

وقد أورد فى كتاب الموضوعات كثيراً من الأحاديث التى أوردتها فى (العلل المتناهية) له وهذا تناقض منه . وقد عاب عليه الحفاظ ذلك لأنه أورد فى العلل الأحاديث الواهية التى لم ينته إلى أن يحكم عليها بالوضع .

قال الحافظ السيوطى فى كلامه على حديث سلمان رضى الله عنه مرفوعاً أول هذه الأمانة ورودها على الخوض أولها إسلاماً على بن أبى طالب ما نصه : والعجيب من المصنف أنه قال فى العلل باب فضل على بن أبى طالب : قد وضعوا أحاديث خارجة عن الحد ذكرت جمهورها فى كتاب الموضوعات وإنما أذكرها هنا بما دون ذلك ثم أورد هذا الحديث .

وهذا الحديث يدل على أن متنه عنده ليس بموضوع . فكيف يورده فى الموضوعات وقد عاب عليه الحفاظ هذا الأمر بعينه . فقالوا إنه يورد

حديثاً في كتاب الموضوعات . ويحكم بوضعه . ثم يورده في العلل .
وموضوعه الأحاديث الواهية التي لم ينته إلى أن يحكم عاينها بالوضع . وهذا
تناقض . ا . ه .

فهذه نبذة لا تخلو عن فائدة في بيان حال موضوعات ابن الجوزي أتيت
بها للاستفاد ، والله تعالى أعلم .

ومن ألف في الموضوعات أبو الحسن علي بن محمد بن عراق السكتاني
المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة .

قال السكتاني رحمه الله تعالى في الرسالة المستطرفة : كتاب جمع فيه بين
موضوعات ابن الجوزي والسيوطي ، ورتبه على ترتيبها . وأهداه إلى السلطان
سليمان خان سماء (تنزيه الشريعة المرفوعة ، عن الأخبار الشنيعة
الموضوعة) .

(قلت) وقفت عليه وقرأته واستدركت عليه ما تيسر . وقد رتب كل
كتاب من كتبه على ثلاثة فصول (الأول) فيما حكم ابن الجوزي بوضعه
ولم يخالف فيه (الثاني) فيما حكم بوضعه وتعقب فيه (والثالث) فيما زاده
السيوطي على ابن الجوزي حيث كانت له في تلك الترجمة زيادة .

وقال في خطبته : وقد اعتنى شيخنا الإمام الحافظ جلال الدين
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور ، فاختصره
وتعقبه في كتاب سماء (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) .

ثم عمل ذيلاً ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي . وأفرد
أكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماء (النسكت البديعات) . وهذا كتاب
لخصت فيه هذه المؤلفات بحيث لم يبق لمحصله إلى ما سواه التفات ، وبالغت
في اختصاره وتهذيبه . وتبع اللآلئ في تراجمه وترتيبه . . إلخ .

وقد زاد زيادات من عنده من كتب ذكرها في المقدمة التي تسلم فيها على تعريف الموضوع والوضاعين ، وأصنافهم . وختمها بفصل ذكر فيه الوضاعين والكذابين . ومن كان يسرق الحديث ويقلب الأخبار إلخ ما ذكر من ذلك . والكتاب مفيد في بابه .

وألّف في الموضوعات الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رحمه الله تعالى ، جمع في ذلك جزءاً مرتباً على الحروف سماه (تذكرة الموضوعات) غير أنه وقع فيه أوهام وأغلاط كثيرة أهدمت الفائدة منه تماماً لغير المحدث النافذ البصير .

وقد ذكر فيه أحاديث متواترة وصحيحة وحسنة ، والسبب في ذلك أنه جمعه من كتاب (المجروحين والمتروكين) لابن حبان . فأخذ ما ذكره ابن حبان في ترجمة الراوى المجروح والمتمم من الأحاديث وأودعه في تذكرته في الموضوعات .

ومن المعلوم أن كتب المجروحين يذكر فيها الأحاديث التي انتصرت على الراوى لأنه رواها من غير الطريق المعروفة المشهورة إما في رجال السند وإما في الصحابي ، فيتكلم أهل الجرح في الراوى بسببها ويمكن بضعفه من أجلها .

مع أن تلك الأحاديث صحيحة من طرق أخرى بل متواترة ، فالذى لا خبرة له بهذا يقع في وهم عظيم وغلط قبيح . وهو أنه إذا رأى الحكم عاماً على الحديث فيحكم بوضعه وعدم صحته ، مع أن الحديث صحيح بل مخرج في الصحيحين بل قد يكون متواتراً .

ولأنما وقع الطعن فيه من جهة ذلك الراوى بخصوصه عند أهل الفن وهذا موضوع كتب العلل كما هو معلوم .

ولعل ابن طاهر أراد بكتابه (التذكرة) موضوع العلل المعروف في المصطلح لأنه في فقهه ومكانته في هذا العلم لا يخفى عليه أن ما ذكر من تلك الأحاديث ثابت بالأسانيد الصحيحة التي لا تقبل الطعن ، بل هو متواتر كحديث من كذب على متعمدا .

فإنه ذكر في هذه التذكرة . وقال فيه عبد السلام بن أبي فروة قلب إسناده .

وهذا التعبير يدل الدلالة القاطعة على ما قلت من كونه ألف كتابه في العلل ، لا في الموضوعات .

ولهذا لا ينبغي لغير أهل الفن أن يعتمدوا عليه مطلقاً في الحكم على الحديث . وقد كنت شرعت في كتابة تعليق عليه كتبت فيه نحو خمس كراريس لبيان ما فيه تحذيراً لأهل العلم .

وألف في الموضوعات محدث الهند جهال الدين محمد طاهر الصديقي حيث ألف كتاباً سماه (تذكرة الموضوعات) أيضاً . ويحتاج إلى تحرير ونقد كبير . ويعد الانتفاع به غير تام لغير المتبحر في هذا الفن . والمتبحر لا يجد فيه ما لا يعلمه .

وأبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغاني كتب رسالتين قال السكتاني رحمه الله تعالى في الرسالة المستطرفة جمع فيها الأحاديث الموضوعية . وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع . فعد لذلك من المشددين كابن الجوزي . وصاحب سفر السعادة . وهو المجد الثغوى وغيرهما من المحدثين . ا . ه .

قال أبو الحسنات حافظ الهند وخاتمه محققها عبد الحى اللاكزوى رحمه الله تعالى في ترجمة الصغاني من الفوائد البهية : ومن تصانيفه رسالتان

جمع فيهما الأحاديث الموضوعة ، وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث غير الموضوعة فعد لذلك من المشددين كابن الجوزي . وصاحب سفر السعادة وغيرهما من المحدثين .

قال السخاوي : في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ذكر أي الصغاني فيهما أحاديث من الشهاب للقضاعي ، والنجم للأفليشي ، وغيرهما كأربعين ابن ودعان . والوصية لعلي بن أبي طالب . وخطبة حجة الوداع وأحاديث أبي الدنيا الأشج . ونسطور ونعيم بن سالم ، ودينار وسمعان . وفيهما أيضاً الكثير من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير . اهـ .

(قلت) في الرسالة المطبوعة وهي التي تعقبنا عليها في هذا الكتاب أحاديث من صحيح مسلم . وسن الترمذي وغيرهما من كتب السنة المعتبرة كما ستقف عليه .

وأما الرسالة الثانية للصغاني في هذا الباب فهي (الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي اللغاط) وهي أكبر فيما يظهر من المطبوعة :

وقد وقفت عليها . وذكر فيها أيضاً ما ليس بموضوع . وكنت شرعت في كتابة نقد عليها بإشارة من الأخ أبي الفيض رحمه الله تعالى سميته (رفع الشطط . الواقع في الدر الملتقط) ولكن لم يتيسر لإتمامه .

وألف في الموضوعات أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشامي الدمشقي نزيل البرقوقية بصحراء القاهرة كتاباً سماه (الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة) .

وللقاضي العلامة الأصولي البارع أبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني كتاب في الموضوعات سماه أيضاً (الفوائد المجموعة) .

قال الشوكاني في الرسالة المستطرفة : لكنه أدرج فيه كثيراً من

الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع . بل وأحاديث صحاحاً وحساباً تقليداً
للمسندين المتساهلين في الموضوعات . نبه على ذلك عبد الحى اللكنوى
في ظفر الأمانى .

(قلت) قد طبع في مجلد وسط وقرأت منه جملة من أبوابه . والأمر فيه
كما قال اللكنوى ، ويظهر أن الشوكانى كان يجمع ما يقف عليه من الأحاديث
التي تكلم فيها عالم كيفما كان حاله على أن يلاحظ منها الموضوع حقيقة . لكنه
لم يتيسر له ذلك ، أو راج عليه حكم من حكم على تلك الأحاديث بالوضع
من غير أن يتفطن إلى ما في ذلك من الغلط .

وعلى كل حال فهذه الفوائد غير محررة فيجب عدم الاعتماد عليها والرجوع
إليها في هذا الباب .

ولأبى حفص عمر بن بدر الموصلى الحنفى (المغنى عن الحفظ والكتاب
بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب) .

وعليه فيه مؤاخذات ، وله فيه أخطاء وأغلاط كثيرة وعظيمة وإن كان
أثنى عليه في مقدمته وقال في شأنه فإنى صنفت في الموضوعات مصنفات
لم أسبق إليها ، ولا دلت عليها . ومن أبدعها هذا الكتاب المغنى عن الحفظ
والكتاب . إذ لا متن فيه ولا إسناد ، ولا تكرر فيه الأحاديث ولا تعداد
وإنما جعلت ترجمة الأبواب تدلك على الخطأ من الصواب . الخ كلامه .
وهذا المدح واقع في غير محله ، ولا طائل تحته . وإن كانت الكتب التي
صنفها قبل هذا الكتاب مثله في هذا الغلط والخطأ فهي جديرة حقاً بقوله
لم يسبق إليها ولا ذلك عليها لأن هذا النوع من الغلط في الحديث لم يسبق
إليه حقاً . ولا يوجد أحد يدل عليه مطلقاً كما هو ظاهر للطالب .

قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد منتقداً على شيخه العراقي في اعتياده
على الحكم على حديث من احتكر طعاماً بالوضع على المغنى لابن بدر مانصه :
(م ٢ - التهانى)

لا اعتداد بذلك فإنه لم يكن من النقد . وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي
فلمخصه ، ولم يزد من قبله شيئاً .

ولذلك انتقد المغني الحافظان السخاوي والسيوطي رحمهما الله . وقال
الحافظ العراقي : وبعض ما ذكره منتقض .

وقاله اللكنوي في (الرفع والتكميل . في الجرح والتعديل) واعلم أن
هناك جمعاً من المحدثين لهم تغت في جرح الأحاديث بجرح روايتها
فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث . أو ضعفه بوجود قدح ولو يسير
في راويه أو لمخالفته لحديث آخر .

فذكر منهم عمر بن بدر الموصلي مؤلف رسالة الموضوعات ملخصة
من موضوعات ابن الجوزي .

وقال أيضاً في الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة في ذكر المشددين
في باب الجرح والوضع .

ومنه عمر بن بدر الموصلي ، صنف كتاباً في الموضوعات وأورد فيه
ما ليس منها . قال ابن حجر في القول المسدد : ولا اعتداد بذلك فإنه لم يكن
من النقد ، وإنما أخذ كتاب ابن الجوزي فلمخصه ولم يزد من قبله شيئاً . ١ . هـ
ولابن بدر الموصلي أيضاً (العقيدة الصحيحة . في الموضوعات الصريحة
وله (معرفة الوقوف على الوقوف) أورد فيه ما أورده أصحاب
الموضوعات في موضوعاتهم . وهو صحيح عن غيره صلى الله عليه وآله وسلم
من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم . وهذا مهم إن وفي فيه بشرطه وسلك
فيه التحري والتثبت .

ولمحمد بن محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروس الحنفي (الكشف
الإلهي . عن شديد الضعف ، والموضوع ، والواهي) .

قال في الرسالة المستطرفة جمع فيه الأحاديث الشديدة الضعف والواهي

والموضوعة ، ورتب أحاديثه على حروف المعجم ، وجعل في كل حرف ثلاثة فصول لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة فصل ١ . هـ

ولعل بن سلطان المعروف بالقارى الحنفى (تذكرة الموضوعات) ورسالة أخرى فيها تسمى (المصنوع فى معرفة الموضوع) لكنه أدرج فيهما كثيراً مما ليس بموضوع . بل أسقط ذكر الموضوع المختلف فيه : وهذا يدل على أنه لم يكن من أهل الفن العارفين بخفاياه المطاعين على متونه ، الناقدين لرواياته ، وإنما قلده غيره وسلك على منواله .

وهكذا كان حاله فى علم الحديث من غير شك ، ومن أعطاه منصب المحدثين المتقنين فقد أجحف وما أنصف . وكلامه أعظم شاهد على ما قلت . ولأبى الحسنات المحدث المطلع الناقد محمد عبد الحى اللـكنوى الهندى صاحب السكتب النافعة والمؤلفات القيمة رحمه الله تعالى (الآثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعية) وهو خاص فى الكلام على الأخبار الواردة فى الصلوات التى يفعلها الناس فى مواسم السنة ، وقد قرأته وهو مفيد مثل غيره من كتب هذا العلامة الجليل رحمه الله .

ولأبى المحاسن محمد بن خليل القواقجى رحمه الله تعالى (اللؤلؤ المصروع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع) وفيه ما ينتقد كثيراً .

ولأبى عبد الله محمد البشير ظافر المالـكى الأزهرى (تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعية على سيد المرسلين) وقفت عليه وفيه ما فيه أيضاً . فهذا بعض ما ألف فى الموضوعات ذكرته للإفادة وليس غرضى الإحاطة بجميع ما ألف فى ذلك . وأغلب ما ذكرته هنا من السكتب يوجد بأيدى الناس .

الثالثة : قد علمت أن أغلب من ألف فى الموضوعات انتقد ووقع فى خطأ والزال والسبب فى ذلك أمور :

منها : التشدد فقد يكون راوى الحديث فيه ابن مثلاً أو ليس بالقوى
أو سىء الحفظ فيحكم بوضع حديثه بمجرد أحد هذه الأوصاف مع أنه
لا يحكم على صاحبها بوضع حديثه وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فى الكلام
على موضوعات ابن الجوزى .

فتشدد العالم فى التمسك بأدنى جرح فى الراوى يوقعه فى هذه المهارى
وربما أضحك عليه أهل الحديث ويكفى أن ألماظ الجرح عند الحفاظ على
مراتب . والضعفاء والمجروحون لهم طبقات مختلفة ودرجات متفاوتة
ربما تقرب من العشرين .

وهذا الصنيع لا يكادون يختلفون فيه وهو المقرر فى كتب الأول
والآخر منهم .

فمن خالف هذا الاصطلاح وأعطى للراوى رتبة فى الجرح هو أعلى
منها وأحسن حالاً ممن روى بها وحكم على حديثه بسببها بما هو مخاف لرتبته
فقد ارتكب خطأ فاحشاً جداً وشذ عن جماعة الحفاظ ويعتبر من الخوارج
فى مذهبهم الذين لا يلتفت إلى قرلهم وكلامهم فى الحكم على المتن مطلقاً .

ويترب على هذا أمر عظيم شنيع فى الدين وهو إبطال حديث ذلك
الراوى الذى لم يصل حديثه إلى الوضع . مع أنه مقبول عند أهل الحديث
لأن الجرح الذى روى به لا يبلغ إلى درجة أن يرد خبره ولا يعمل به عندهم .
لأجل القاعدة المقررة عندهم فى مراتب الجرح وطبقات المجروحين .

فالخروج عن قواعد أهل الفن يوقع الإنسان فى الزلل القبيح والغلط
الشنيع من غير شك .

والأمثلة على هذا فى فن الحديث كثيرة جداً . فلهذا يجب على العاقل أن
يقف مع القواعد ولا يترك الهوى يلعب به فيقع فى المهالك .

وفي هذا العصر نجد الشيخ الألباني هدام الله يسلك هذا المسلك الضيق في التشدد والتمسك بأدنى جرح في الحكم على الحديث بالضعف الشديد أو الوضع . لا سيما وإذا كان ذلك الحديث يخالف رأيه ويعارض مذهبه وما يختاره عما حسب هواه من غير أن يكون تابعا في ذلك القواعد العلمية .

ومن قرأ كتبه يجد فيها هذا بيانا واضحا . وهذا لا يليق بأهل العلم . ومنها التساهل في البحث وتتبع الطرق . فقد يكون في سند الحديث راوي كذاب فيحكم بوضع الحديث بمجرد ذلك من غير أن يتتبع طرق الحديث ويعتبر حتى يتحقق أنه لم يرد إلا من طريق ذلك الراوي الكذاب ليصح الحكم .

وأغاب ما انتقده الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى على ابن الجوزي رحمه الله من هذا الباب .

قال في كتاب المبتدأ من الآلية المصنوعة اعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي . وغيرهم أنهم يحكمون على الحديث بالاطلاق من حيثية سند مخصوص لا يكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر . ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به فيختار ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً . ا . هـ .

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في شرح ألفية العراقي والموقع له أي ابن الجوزي في ذلك إسناده غالباً لضعف راوي الحديث الذي رمى بالكذب غالباً عن مجيئه من وجه آخر . ا . هـ .

(نكت) وهذا بعينه هو الذي وقع لابن طاهر المقدسي في كتابه (تذكرة الموضوعات) كما أشرت إلى ذلك سابقاً . وراجع كتاب (فتح الملك العلي

بصحة حديث باب مدينة العلم على (لشقيقنا أبي الفيض رحمه الله تعالى .
فقد فصل الكلام في هذا تفصيلاً حسناً .

ومنها التقليد لمن سبق من المؤلفين في الموضوعات كابن الجوزي
وابن طاهر مثلاً . فمن ألف فيها من المتأخرين كالشوكاني وعلى القاري
وغيرهما فإنهم يعتمدون على مرتبة المؤلف في الفن وشهرته به . فيأخذون
كلامه مسلماً من غير بحث ونظر وهذا لا يكفي في معرفته الحق من الباطل
خصوصاً في هذا الفن .

فإن التقليد عموماً لا يكشف لصاحبه عن الحقيقة ولا يرفع له الحجاب
عن الصواب كما هو معلوم لكل من له عقل وبصيرة وحسن نظر . وما انتشر
الغلط والوهم في العلوم كلها وكثر فيها اللغظ والقبيل والقال إلا بالتقاييد فيها .
والسير على منوال من سبق من أهائها من غير تمييز بين صواب القول
وخطئه .

فكيف بعلم الحديث الذي يحتاج إلى نظر وتبع ونقد الرجال ونقد
أقوال الجرح والتعديل جرحاً وتعديلاً ليعلم الصالح من ذلك وغير
الصالح السالم الذي صدر عن تساهل أو تعنت فإن في أقوال أئمة الجرح
والتعديل من هذا النوع الشيء الكثير فمن تبعهم وقلدتم بدون نقد وتحرير
لقولهم وقع في غلطهم وهو لا يشعر ومن أجل هذا قرر علماء الحديث أن
الجرح غير المفسر لا يقبل وأن كلام الأقران في بعضهم لا يلتفت إليه لأنه
غالباً يصدر عن هوى وتعنت والمخالف عن الحقيقة لأن المعاصرة أعظم
حجاب عن معرفة حقيقة المعاصر .

ولا يسلم المقلد الذي لا يعطى للنظر حقه والبحث نصيبه من الوقوع
في مثل هذه المخالفة .

ومنها توهم أن الحديث مخالف للأصول مناف لها، وهو على خلاف

ذلك في الواقع والحقيقة . وعلى هذا درج الجوزقاني في إبطال كثير من الأحاديث في كتابه .

فإنه بين فيه كما قال الذهبي أحاديث واهية بعارضات أحاديث صحاح لها . وهذا موضوع كتابه لأنه سماه (الآباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهي . ويبين علته ثم يقول باب في خلاف ذلك ثم يذكر حديثنا صحيحاً ظاهراً يعارض الذي قبله .

قال الذهبي وعليه في كثير منه مناقشات . ا . هـ . وتبعه ابن الجوزي في هذا في موضوعاته أيضاً .

قال شقيقنا أبو الفيض رحمه الله تعالى في (فتح الملك العلي) والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين . والحكم بوضع الحديث المعارض لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع كما هو منصوص عليه في الأصول ، أو لظنهم المعارضة مع انتفاها في نفس الأمر . ووقع هذا كثير جداً ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أنه أصيبت ثلثيته يوم أحد . فأمره صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنية من ذهب . وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه أن يصلي إلى نائم أو محدث .

فقال هذان موضوعان . وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب وقد قال إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمي . وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان يصلي وعائشة بينه وبين القبلة . وتعقبه الذهبي بقوله حكاهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر لاسيما خبر الثلثيتين .

ذكر ذلك في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي ، وقد ذكر شقيقنا أمثلة كثيرة لهذا النوع ينبغي الرجوع إليها .

واقصرت على هذا القدر لأن الغرض التمثيل لبيان ما قلته حتى نكون على بينة من ذلك .

والمقصود هو أن أغلب من ألف في الموضوعات أتاه الخطأ من أبواب هذه الأسباب التي أشرت إليها .

وبهذا تم الكلام في المقدمة ، وللمشروع فيما نحن بصدده فنقول :

صدر الصغاني رسالته بمقدمة ذكر فيها الأحاديث الواردة في التكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كلها ثابتة إلا حديثاً واحداً وهو (سيكذب على) فإنني لم أجده أصلاً بعد أن بحثت في جميع ماتحت بدى من كتب الحديث المؤلفة في هذا الموضوع وغيره .

وقرات ما يزيد على خمسين جزءاً حديثنا لعل أظفر بلافظ يقرب منه فلم يمكن .

وقد جزم بعد هذا البحث الشديد بعدم وجوده . ثم رأيت في (المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشي حديث سيكذب على . لعله مروي بالمعنى . مما رواه مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سيكون في آخر الزمان دجالون كذابون الحديث . وروى أيضاً عن جابر بن سمرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن بين بدى الساعة كذابون .

ونقل العجلوني في كشف الخفاء في كلامه على هذا الحديث عن ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوى أنه قال هذا الحديث لم أره كذلك . نعم في أوائل مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يكون في آخر الزمان دجالون كذابون . ا . ه .

(قلت) ومن أعجب العجب أن الشوكاني ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ في

كتابه (رفع الريبة عن ما يجوز وما لا يجوز من الغيبة) وقال ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إنه سيكذب على فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . فلا أدري في أي صحيح وقف عليه بهذا اللفظ . ولا يخرج هذا عن غلطة أو غفلة . والشوكانى رحمه الله تعالى لم يكن في هذا الفن بذلك .

والحديث وإن كان له شواهد صحيحة في أن الكذب سيظهر ويفشو في آخر الزمان حتى يعطى المال عليه ، لكن بهذا اللفظ ما وجد كما علمت وما فر منه الصغاني وألف من أجله وقع فيه . فسبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم .

قال الصنعاني فيها أى من الأحاديث الموضوعة الحديث الطويل الذى يروى عن أبى أمامة عن أبى بن كعب المدون فى أكثر التفاسير فى فضل القرآن سورة سورة إلخ .

(قلت) حديث أبى أمامة عن أبى بن كعب رواه ابن عدى فى الكامل ترجمة هارون بن كثير وقال شيخ ليس بمعروف قلت وقال أبو حاتم لا يعرف . وقال الذهبي مجهول .

ورواه العقيلي من طريق آخر عن أبى بن كعب . وفيه زيغ بن حسان قال ابن حبان يأتى عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المتعمد لها . وقال الحاكم يروى أحاديث موضوعة ويرويهما عن الثقات .

ورواه ابن أبى داود فى فضائل القرآن ومن طريقه ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق آخر عن أبى بن كعب . وفيه مخلد بن عبد الواحد البصرى قال ابن حبان منكر الحديث جداً ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات فبطل الاحتجاج به . روى عن شبانه بن سوار عن ابن جده عن عطاء بن أبى ميمونة عن زر بن حبيش عن أبى بن كعب بذاك الخبر الطويل الباطل فى فضل السور فما أدري من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه ، حدث به الخطيب عن ابن زرقويه عن ابن السماك عن عبد الله بن روح المدائني عن شبابه عن مخلد من قرأ سورة كذا .

قلت والحديث اتفق الحفاظ على أنه من الموضوعات التى لا أصل لها . وقد ذكروه فى كتب المصطلح من الأمثلة على ما اعترف الوضاعون بوضعه لأجل الترغيب .

قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في ألفيته في الكلام على الموضوع :
كذا الحديث عن أبي اعترف راويه وبئس ما اقترف
وكل من أودعه كتابه كالواحدى مخطيء صوابه
وقد ذكرت في الأصل قصة الرجل الذى وضع حديث فضل السور
مع فوائد أخرى تتعلق بالموضوع فراجع .

قال الصغاني : والوصايا المنسوبة إلى أبي الحسن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه بأسرها التي أولها : يا علي لفلان ثلاث علامات ولفلان ثلاث
علامات وفي آخره النهي عن الجماع في أوقات مخصوصة . وأما كن مخصوصة
كلها وضعها حماد بن عمرو النصيبى . وهو عند أئمة الحديث متروك كذاب .

(قلت) روى هذه الوصية أبو الحسين محمد بن علي بن المهدي بالله في
تاريخه . والحارث بن أسامة في مسنده ، وروى أوله البيهقي في الدلائل
وقال وهو حديث طويل في الرغائب والآداب قال وهو حديث موضوع .

(قلت) في مسنده حماد بن عمرو النصيبى كذبه غير واحد من أهل الحديث
كما قال الصغاني . وقال الحاكم يروى عن جماعة من الثقات أحاديث موضوعة
وهو ساقط بكرة . وقال ابن معين : من المعروفين بالكذب ووضع الحديث
حماد بن عمرو .

وقال الحافظ السيوطى في التدريب ومن الموضوع وصايا علي رضي الله
عنه وضعها حماد بن عمرو النصيبى .

قال الصغاني : والأحاديث القدسية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يا أحمد من أحب الدنيا وأهلها والكلمات المنسوبة إلى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالفارسية مثل أشكم دردوالعنب دو . دو . وكونه زرد .

(قلت) أما الأحاديث القدسية التي أشار إليها فلا أصل لها وقد جمع جماعة من العلماء الأحاديث في كتب خاصة . ووقفت على أغلبها وأوسعها فلم أجد ما ذكر الصغاني رحمه الله تعالى .

وأما الكلمات الفارسية فقولها أشكم درد . رواه أحمد في المسند وابن ماجه في كتاب الطب من سننه . في باب الصلاة شفاء من طريق ذواد بن عليه عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهجرت فصليت ثم جلست : فالتفت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أشكمت درد قلت نعم يا رسول الله . قال قم فصل فإن في الصلاة شفاء . يعنى تشتكى بطنك بالفارسية .

هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ أحمد أشكمت درد . قال الحافظ البوصيرى في رواية ابن ماجه في إسناده ليث وهو ابن سليم وقد ضعفه الجمهور . (قلت) تفرد البوصيرى رحمه الله تعالى بإصاق هذا الحديث بليث بن أبي سليم . ولعله يرى منه فيما أرى . وأهل الجرح ذكره في ترجمة ذواد بن عليه . والظاهر أن روايته لهذا السند من غرائبه ومنكراته التي يتفرد بها عن الثقات والضعفاء . على أن النسائي قال ليس بثقة وقال ابن معين ليس بشيء .

وذكره ابن حبان في الضعفاء والمجروحين وقال منكر الحديث جداً يروى عن الثقات ما لا أصل له . وعن الضعفاء ما لا يعرف . وهو الذي روى عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قوم يبنون حائطاً فقال : نيك نيك تسكنيت . وبإسناده أنه قال يا أبا هريرة أشكم درد قم فصل فإن في الصلاة شفاء .

(قلت) يظهر من حال ذواد أنه كان ولوعاً برواية مثل هذه الأحاديث ووضعه يخالف الثقات في أسانيدها كما فعل في حديث الباب .

فإن الأصح كما قال الذهبي في الميزان ما رواه المحاربي عن ليث عن مجاهد مرسلًا ، فظهر من هذا أن الحديث ضعيف موصولًا ومرسلًا ، لأن الموصول فيه ذواد بن علبه . والمرسل فيه ليث بن أبي سليم . وهو ضعيف ولكن لا يحكم على حديثه بالوضع كما يظهر لمن تتبع أحواله . وربما يأتي الكلام عليه فيما ذكر الصغاني من الأحاديث في فضل التسمية بمحمد إن شاء الله تعالى .

وأما قوله والعنب دو . دو . يعني فنى فنى . فقال الحافظ السخاوى فى المقاصد الحسنة هو مشهور بين الأعاجم ولا أصل له .

قلت وأما قول ابن بدر الموصلى فى المغنى عن الكتاب باب كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسية لم يصح فى هذا الباب شىء عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسية غير ثلاثة أحاديث .

وكذلك قول الفيروز بادهى فى خاتمة سفر السعادة : وباب تكلم النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسى لم يصح فيه شىء ، ولم يثبت . فما ينتقد عليهما لاسيما للفيروز بادهى رحمه الله تعالى لأنه قد ثبت وصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه تكلم بكلمات فارسية وغيرها من اللغات الأخرى . فالحكم على ذلك بعدم ثبوته قصور ظاهر .

وقد عقد البخارى فى صحيحه باباً خاصاً لهذا فقال باب من تكلم بالفارسية والرطانة . ثم ذكر الأحاديث الواقعة فيه ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الكلمات الفارسية وغيرها . وقد ذكرت ذلك فى الأصل مع فوائد مهمة تتعلق بالموضوع .

قال الصغاني : والأحاديث التى تروى فى التختم بالمعيق لا يثبت منها شىء . قلت ورد ذلك من حديث فاطمة البتول عليها السلام . وحديث على وعائشة وعمر وأنس رضى الله عنهم .

أما حديث فاطمة عليها صلاة الله وسلامه فرواه ابن حبان في المجروحين ولفظه من تختم بالعقيق لم يزل يرى خيراً . وفيه أبو بكر بن شعيب قال ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به . وقال الذهبي في الميزان غير ثقة . وذكر حيثية هذا عن مالك وقال فمالك يرى منه .

(قلت) والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وذكر ما قاله ابن حبان في أبي بكر بن شعيب . وأقره السيوطي في اللآلي ورواه البخاري في التاريخ من طريق آخر بلفظ من تختم بالعقيق لم يقض له إلا بالتي هي أحسن .

قال الحافظ السيوطي في اللآلي : وهذا أصيل وهو أمثل ما ورد في الباب .

(قلت) ولم أجد الحديث في ترجمة من تراجم رجال السند والتاريخ الكبير للبخاري فلعل العزو إليه وهم فيما يظهر . ثم إن سعيد بن عبد الرحمن قال البخاري في التاريخ الكبير يروى عن فاطمة الصغرى ، فما وقع هنا إن لم يكن وهما فالحديث فيه انقطاع كما لا يخفى وهشام بن ناصح لم يذكر فيه البخاري في تاريخه شيئاً فالله أعلم بحاله .

وحديث علي عليه السلام رواه ابن الجوزي في الموضوعات بلفظ من تختم بالعقيق ونقش عليه وما توفيقى إلا بالله وفقه الله تعالى لكل خير وأحبه الملائكة الموكلان به . قال ابن الجوزي هذا من عمل أبي سعيد العدوي .

(قلت) وهو ممن اشتهر بالكذب ووضع الحديث له ترجمة طويلة في الميزان ولسانه .

وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها رواه العقيلي والخطيب في التاريخ

بلفظ تختم بالعقيق فإنه مبارك وفيه يعقوب بن الوليد المدني روى له الترمذى وابن ماجه لكن قال أحمد حرقنا حديثه وكذبه أبو حاتم ويحيى وقال أبو داود غير ثقة . وقال أحمد أيضاً كان من الكذابين الكبار يضع الحديث . وذكر الذهبي حديثه هذا في ترجمته من الميزان . وأورد ابن الجوزى الحديث من طريقه في الموضوعات وقال يعقوب كذاب يضع .
(قلت) وللحديث طرق أخرى عن عائشة لا يثبت منها شيء كما بينت ذلك في الأصل .

وحديث عمر رضى الله تعالى عنه رواه الديلمى في مسند الفردوس بلفظ تختموا بالعقيق فإن جبريل أتانى به من الجنة وقال يا محمد تختم بالعقيق وأمر أمتك أن تختتم به . وفيه أبو بكر النقاش وقد كذب وباقي رجال السند لا يعرفون غير مالك عن نافع عن ابن عمر عن أبيه .

وحديث أنس رواه ابن عدى بلفظ تختموا بالعقيق فإنه ينقى الفقر . قال ابن عدى باطل . والحسين بن إبراهيم الباقى مجهول . وقال الذهبي في الميزان حسين لا يدرى من هو فاعله من وضعه . وله طريق آخر عن أنس بلفظ تختموا بالعقيق فإنه نجح الأمر واليمن أحق بالزينة . قال الحافظ فى اللسان هو موضوع بلا ريب لكن لا أدري من وضعه .

قال الصنعاني : والحرز المنسوب لأبي دجاجة الأنصارى واسمه سمالك ابن خرشة موضوع . وسند أنس بن مالك الذى يروى عن جعفر بن هارون الواسطى عن سمعان عن أنس .

(قلت) أما حرز أبى دجاجة فرواه ابن الجوزى فى الموضوعات عن إبراهيم بن موسى الأنصارى عن أبيه قال شكى أبو دجاجة الأنصارى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله بينا أنا البارحة نائم إذ فتحت

فإذا عند رأسى شيطان فجعل يعلو ويطول فضربت يدي إليه فإذا جلدته
تغنفذ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومثلك يؤذى يا أبا دجانة
عامر دارك عامر سوء ورب السكعبة، أدع لى على بن أبى طالب فدعاه فقال
يا أبا الحسن اكتب لأبى دجانة الأنصارى كتاباً لا شىء يؤذيه من بعده
فقال وما أكتب قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبى العربى الأسمى
التهامى الأبطحى المكي المدنى القرشى الهاشمى صاحب التاج والhraوة والقضيب
والناقة والقرآن والقبلة : وذكر حديثاً طويلاً . قال ابن الجوزى موضوع
وإسناده مقطوع . وأكثر رجاله مجاهيل . وليس فى الصحابة من اسمه
موسى أصلاً . وأقره الحافظ السيوطى فى اللآلى .

(قلت) ورواه البيهقى فى أواخر دلائل النبوة وقال وقد ورد فى حرز
أبى دجانة حديث طويل فى موضع غير هذا لا تحل روايته وعزاه السكال
الدميرى فى حياة الحيوان إلى الديلمى فى الإنابة . والقرطبى فى التذكار فى
أفضل الأذكار .

(قلت) البيهقى اشترط أن لا يخرج فى كتابه دلائل النبوة حديثاً يعلمه
موضوعاً كما قال فى الخطبة ، بل اشترط هذا فى جميع كتبه كما حكاه عنه غير
واحد من الحفاظ ، منهم السيوطى وإذا ذكر فى كتبه حديثاً موضوعاً نبه
عليه كذا قال رحمه الله تعالى ولكنه لم يف بهذا الشرط فقد ذكر فى كتبه
الحديث الموضوع أولاً ثم لم ينبه عليه ثانياً كما يظن لمن تتبع ذلك من
كتبه .

ثم رأيت فى ترجمة أبى دجانة من الاستيعاب لابن عبد البر رحمه الله
تعالى وإسناده حديثه فى الحرز المنسوب إليه ضعيف . ا . ه .

فصنيع ابن عبد البر هذا يؤيد البيهقى فى ذكر هذا الحرز فى الدلائل
الذى صانه عن الموضوع . لكن المتقدمين يطلقون على الموضوع اسم

الضعيف أيضاً . والذي يظهر أن سند البيهقي في الدلائل غير السند الذي أورده ابن الجوزي في الموضوعات والله تعالى أعلم .
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء وحرز أبي دجانة شيء لم يصح ما أدرى من وضعه .

وأما مسند أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه فقال الذهبي في الميزان :
سمعان بن مهندى لا يكاد يعرف الصقة به نسخة مكذوبة قبيح الله من وضعها .
وقال الحافظ في اللسان وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازى عن جعفر بن هارون الواسطى عن سماعيل فذكر النسخة . وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة وذكر بعضها وقال وأورد الجوزجاني من هذه النسخة حديثاً وقال منكر وفي سنده غير واحد من المجولين .

قال : وأحاديث الأشج موضوعة كلها .
(قلت) سيأتى بيان حاله في الخاتمة .

قال : وأحاديث خراش وأحاديث نسطور . وأحاديث يغتم وأحاديث بشر ، وأحاديث يخشب عن أنس ، ونسخة إبراهيم بن هدية ، وأحاديث رتن الهندي كلها موضوعة .

(قلت) سيأتى بيان حال هؤلاء في الخاتمة . وقوله يخشب كذا وقع في نسختي من موضوعات الصغاني . ووقع في نسخة أخرى طبعت حديثاً يشذب . وكلاهما تحريف . وسيأتى في الخاتمة بيان ذلك .

قال : وأحاديث رتن الهندي المنقولة عنه من جلس الأحاديث التي تنسب إلى الحكيم الترمذى بزعمهم أنه سمعها من أبي العباس الخضر عليه السلام ، وكل هذا ليس له أصل يعتمد .

(قلت) رتن الهندي سيأتى بيان حاله في الخاتمة إن شاء الله ،

وأما الأحاديث التي تنسب إلى الحكيم الترمذي المأخوذة عن الخضر عليه السلام فذكرها في هذا الكتاب الموضوع في الكلام على الأحاديث الموضوعة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تخليط لا معنى له كما هو ظاهر فاعلم ذلك .

والكلام في الخضر عليه السلام طويل الذيل ذكرت بعض عيونه في الأصل والذي عليه الجمهور أنه حى . وقصته مع عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه أنبتها الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال إسناده جيد . وقال الحافظ في الإصابة في شأنها هذا أصلح إسناده وقفت عليه في هذا الباب . وكذلك تمريته للمصحابة في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشهورة رواها غير واحد وثبت ذلك في الإصابة .

قلت : وقد وجدت حديثاً صحيحاً يكاد يكون صريحاً في اجتماع الخضر عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسماؤه منه الحديث في شأن الدجال . وهذا في صحيح البخارى ومسلم من حديث أنى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه ، وقد ذكرته في الأصل مع الكلام عليه .
وأما ما استدلل به القائلون بوفاة فليس بنص في ذلك مطلقاً كما أشرت إلى ذلك في الأصل .

قال الصغاني : وقد نظم أئمة الحديث أسماء الكذابين الواصفين في هذين البيتين :

أحاديث نسطور وبشر ويغتم وبعد أشجع القيس ثم خراش
ونسخة دينار ونسخة تربسه أبى هذبة القيس شبه فراش
(قلت) ناظم هذين البيتين هو الحافظ السلفى رحمه الله تعالى وقد وقع
فيهما تحريف في رسالة الصغاني كما ترى وصوابهما :

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم وإليك أشجع الغرب ثم خراش
ونسخة دينار ونسخة تربه أبي هذبة القيسى شبه فراش
هكذا ذكرهما الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى الآلى المصنوعة .
وفيهما يسر بدل بشر وهو أيضاً من الكذابين المشهورين بالكذب والوضع
وسياتى بيان حاله فى الخاتمة . ووقع فى الآلى . حديث ابن نسطور وفى
رسالة الصغاني نسطور وكلاهما جائز فقد قيل فيه نسطور وقيل جعفر
ابن نسطور كما سياتى .

قال الصغاني : وأحاديث محمد بن سرور البلخى كلها موضوعة وأحاديث
شهر بن حوشب .

(قلت) سياتى بيان حالهما فى الخاتمة .

وقد أخطأ الصغاني غاية الخطأ فى حكمه على حديث شهر بن حوشب
بالوضع وذكره له مع الوضعاء المشهورين بالكذب . فإن شهرًا ممن اختلف
فى الاحتجاج به كما قال الذهبي . ومن كان هكذا فلا يلغى الجزم بوضع حديثه
كما فعل الصغاني . بل عندى أن حديثه قد يبلغ درجة الحسن كما يعلم لمن
تتبع أحواله ووقف على قول أهل الجرح فيه .

واعلم أن هناك فرقاً بين الاحتجاج بالراوى وبين قبول روايته .
فنفى الحجية لا يستلزم نفي القبول للرواية . فعلى قول من قال إن شهرًا
لا يحتاج به تقبل روايته بمعنى أنها تتقوى بالمتابعات والشواهد . ويعمل بها
مفردة فى الفضائل . ولا يحكم بوضعها أبداً . بل قد ترتفع إلى درجة الحسن
لغيره كما هو معلوم مقرر فى محله وسياتى فى الخاتمة كلام أهل الجرح المبين لما
قلته . وإنما أشرت هنا إلى هذا لئلا تغتر بكلام الصغاني فى شهر بن حوشب
الذى حسن الحافظ حديثه والله ولى التوفيق .

قال الصنعاني : فمن الأحاديث الموضوعة قولهم أول ما خلق الله العقل وقال أقبل فأقبل الحديث .

(قلت) : ورد حديث العقل من حديث أبي هريرة وأبي أمامة وعائشة وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم . وفي أسانيدها كلها رغم تعدد طرقها من لا يوثق به .

وأحاديث العقل وضعها ميسرة بن عبد ربه الكذاب الوضاع ثم سرقتها منه جماعة في مقدمتهم داود بن المحبر وركب لها أسانيد من غير طريق ميسرة ووضعها في كتاب العقل له قال الذهبي وليته لم يصنفه . وداود بن المحبر من رجال ابن ماجه روى له في سننه حديثاً في فضل قزوين ظاهر النكارة ، واضح البطلان . ولهذا قال الذهبي في الميزان فقد شان ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها .

ومن العجيب محاولة الشيخ زاهد السكوثري رحمه الله تعالى في المقدمة التي كتبها لكتاب (العقل وفضله) لابن أبي الدنيا تبرئة ساحرة داود بن المحبر من التهمة الملتصقة به من جمهور أهل الحديث في شأن حديث العقل . معتمداً في ذلك على من مشى حاليه من أئمة الجرح والسنن غاب عن الشيخ السكوثري رحمه الله تعالى أنه رغم ثناء من أثنى عليه لعبادته فإنه لم يبرئ ساحته من إلصاق التهمة به من جهة الخطأ وعدم الضبط . والراوى كما يحكم على حديثه بالوضع لكذبه وعدم صدقه كذلك يحكم بوضعه لخطئه ووهمه وعدم ضبطه . وهذا معروف مقرر عند أهل الحديث .

على أن داود بن المحبر من كذبه وطعن فيه بالوضع أكثر من أثنى عليه . ومن طعن فيه فسر جرحه . والجرح المفسر مقدم على التعديل كما هو معلوم يضاف إلى هذا أن داود اتصل بالمعتزلة وأفسدوه كما قال ابن معين .

دغم توثيقه له في روايته . والمعتزلة معروفون بالغلو في تحكيم العقل
وتقديمه على الرواية في دين الله تعالى فخير بعيد أن يكون داود بن المحبر
جمع كتاب العقل انتصاراً لهم وتأيداً لمذهبه المظالم .

والراوى الثقة يضعف حديثه عند جمهور أئمة الجرح إذا روى ما يؤيد
بدعته ونحلته فكيف به إذا كان ضعيفاً مجروحاً كما هو حال داود بن المحبر .
فلمذا أرى دناى الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى عن داود غير معقول ولم
يسلك فيه طريق الجاة .

ولعل الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى أراد أن يكون حكماً بين المعتزلة
الغاليين في تحكيم العقل . وبين غيرهم ممن يرد مذهبهم بالمرّة الذى هو الحق
الذى لا شك فيه . فسلك في الحكم بين الطرفين هذا المسلك الذى
لا يشهد له برهان ولا يؤيده دليل . وقد أفصح عن مراده هذا بقوله إن
المعتزلة كما تغالوا في تحكيم العقل تغالى كثير من الرواة في رد كل ما ورد
في فضل العقل نكايّة في هؤلاء والحق بين طرفي الإفراط والتفريط .

كذا قال رحمه الله تعالى، وهذا شطط منه في الحكم على الحفاظ الذين ردوا
حديث العقل بالقواعد المقررة التي لا يمكنه أن يأتي عليها بالبطلان إلا مع
تمحل ومراوغة كما فعل هنا . وحاشا وألف حاشا أن يرد الحفاظ الأمناء على
حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ثبت لديهم وصح سنده
لأجل النكايّة لخصومهم هذا ما لا يمكن حصوله إلا من رقيق الدين ،
ضعيف الإيمان .

وابس والله الحمد في رجال الحديث من هذه صفته . ولعل الشيخ
الكوثري رحمه الله تعالى كتب هذه المقدمة لأجل الدعاية لترويج الكتاب
حتى لا يضيع طابعه ويخسر في نفقته .

والذى يجب عليك أن تشدد يدك عليه هو أن جميع ماورد في فضل
تعقل ومدحه باطل موضوع لأصل له من غير شك وحق لو وجد حديث
فيه سند نظيف فذلك من غفلة وعدم ضبط راويه من غير شك .

وقد قال غير واحد من الحفاظ إنه لم يثبت في مدح العقل إلا حديث
مرسل عن الحسن رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد لأبيه قال
في زهد محمد بن يسرين من كتاب الزهد لأبيه حدثني علي بن مسلم حدثنا
سيار حدثنا جعفر حدثنا مالك بن دينار عن الحسن يرفعه قال لما خلق الله
عز وجل العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر، قال ما خلقت خلفاً
أحب إلى منك ، بك آخذ وبك أعطى .

فمذا المرسل قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في الدرر المنتثرة
إنه أصل صالح قال وهو في معجم الطبرانى الأوسط موصول من حديث
أبي أمامة . ومن حديث أبي هريرة بإسنادين ضعيفين .

(قلت) بل بإسنادين موضوعين فإن في إسناد حديث أبي أمامة عمر بن
أبي صالح قال الذهبي في الميزان لا يعرف والراوى عنه من المنكرات والخبر
باطل في العقل وفضله . وقال الحافظ في لسانه ذكره العقيلي فقال منكر
الحديث مجهول بالنقل لا يتابع على حديثه . وكذا سعيد بن الفضل الراوى
عنه ثم ساق من طريقه عن أبي أمامة رفته لما خاق الله العقل قال له أقبل
فأقبل الحديث . ولا يثبت في هذا المتن شيء .

وأما حديث أبي هريرة ففي إسناده الفضل بن عيسى الرقاشى قال فيه
سلام بن أبي مطيع لو أن الفضل ولد أخرس كان خيراً له : وقال ابن معين
رجل سوء لا تسأل عن القدرى الحديث . وأورد حديثه هذا الذهبي في
ترجمته من الميزان .

ومرسل الحسن الذي قال فيه السيوطي إنه أصل صحيح في صحته نظر . والظاهر أن رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم ، فقد روى البيهقي في الشعب حديث أبي هريرة السابق من طريق الفضل بن عيسى المذكور . ومن طريق حفص بن عمر قاضي حلب الرضاع وقال هذا إسناد غير قوى . وهو مشهور من قول الحسن ثم رواه من طريق صالح المري عن الحسن من قوله .

(قلت) وصالح المري ضعيف أيضاً وطريق عبد الله بن الإمام أحمد أصح منه وإن كان سيار بن حاتم تكلم فيه العقيلي وقال أحاديثه مناكير وضعفه ابن المديني . وقال الأزدي يعرف وينكر .

ووصله الترمذي الحكيم في نوادر الأصول من طريق داود بن المحبر فجعله عن الحسن بن دينار عن الحسن قال حدثني عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خلق الله العقل . . .

قال الصنعاني : ومنها قولهم من عرف نفسه فقد عرف ربه .

(قلت) لم يثبت وذكر ابن السمعاني أنه من كلام يحيى بن معاذ الرازي رضي الله تعالى عنه . وقد ألف الحافظ السيوطي في بيان حاله رسالة (القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه) وهي مطبوعة .

قال الصنعاني : وقولهم الملك والدين توأمان .

(قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم ولدت في زمن الملك العادل .

(قلت) لا أصل له وقد ذكرت في الأصل بعض ما يتعلق به .

قال : وقولهم الإيمان عريان فلباسه التقوى ، وزينته الحياء وثمرته العلم .

(قلت) عزاه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء إلى تاريخ نيسابور للحاكم من حديث أبي الدرداء بهذا اللفظ وقال إسناده ضعيف . ورواه الخرائطي في مكالم الأخلاق من قول وهب بن منبه قال حدثنا القاسم بن يزيد حدثنا سفيان بن عبيد العزيز بن رفيع عن وهب بن منبه قال الإيمان عريان ، ولباسه التقوى ، وزينته الحياء ، وماله الفقه .

وقال : وقولهم الولد سر أبيه (قلت) قال الزركشي والسخاوي والسيوطي لا أصل له .

قال : وقولهم المستحق محروم (قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم عجّلوا بالصلاة قبل النفوت . وعجّلوا بالتوبة قبل الموت . (قلت) لا أصل له .

قال : وقولهم حب الدنيا رأس كل خطيئة . (قلت) رواه البيهقي في الشعب عن الحسن مرسلًا . وقد أثبتوا على مراسيل الحسن كما بينت ذلك في الأصل . وروى عن عيسى عليه السلام . وعن جماعة من رجال السلف رضي الله تعالى عنهم .

والحديث يشهد لصحته القرآن والسنة . كما هو ظاهر لكل مؤمن وماض من ضل منذ خلق الله تعالى الدنيا إلا بحبها والركون إليها ، والعمل لأجلها . ولهذا قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم فيما رواه البيهقي في الزهد من حديث أنس هل أحد يمشي على الماء إلا ابتلت قدماه قالوا لا يا رسول الله قال كذلك صاحب الدنيا لا يسلم من الذنوب .

وهذا أمر معلوم لكل مؤمن فتح الله تعالى بصيرته ، ونور قلبه .

قال : وقولهم الدنيا جيفة وطلابها كلاب .

(قلت) ورد عن علي عليه السلام مرفوعاً وموقوفاً كما بينت ذلك في الأصل والحديث له أصل وشاهد صحيح فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على جدى أسك ميت وقد طرحه أهله فقال أترون هوان هذا على أهله قالوا نعم قال فالدنيا أهون عند الله تعالى من هذا على أهله .

قال : وقولهم الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمرونها . (قلت) لا أصل له بهذا اللفظ . ولكن معناه ثابت في الأحاديث الصحيحة كحديث عيش في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل . وحديث مالى وللدنيا ما أنا والدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة ثم ذهب وتركها .

قال : وقولهم الحياء يمنع الرزق .

(قلت) لا أصل له وورد ما يشهد له .

قال : وقولهم العلم علما علم الأبدان وعلم الأديان .

(قلت) هذا معروف من كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه رواه عنه ابن عبد البر فى الانتقاء والبيهقى فى المناقب ، وغيرهما .

قال : وقولهم الناس كلهم موتى إلا العالمون ، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون : والعالمون كلهم غرقى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم . وفيهم من يقول فى كل موتى . وهذا الحديث مفترى ملحون والصواب فى الإعراب العالمين ، والعاملين ، والمخلصين .

(قلت) هذا لا أصل له فى المرفوع . وورد عن بعض رجال السلف . وحكمه على هذا القول باللحن غير صواب ولا جيد كما بينت ذلك فى الأصل .

قال : ومنها قولهم من تكلم بكلام الدنيا في المساجد أو في المسجد أحبط الله أعماله أربعين سنة .

(قلت) باطل الأصل والحديث المباح مباح في المسجد كما ورد في الحديث الصحيح . ومن القواعد المقررة عند أهل الحديث أن الحديث إذا أخبر بأمر عظيم على عمل قليل أو بوعيد عظيم على ذنب حقير يكون ذلك دليلاً على وضعه كما في هذا الحديث فإن الكلام في المسجد مباح أولاً وحتى لو لم يكن مباحاً فلا يزيد عن كونه مكروهاً . فكيف يحبط عمل صاحبه . وقال الحافظ السيوطي في ألفيته في بيان ما يعرف به الموضوع :

وما به وعد عظيم أو وعيد على حقير وصغيرة شديد فاعلم هذا وكن منه على بال .

قال : ومنها الأحاديث الموضوعة في فضيلة السراج والقناديل والحصير في المسجد لم يثبت فيها شيء .

(قلت) ورد ما يرشد إلى فضل تنوير المساجد بالسراج وذلك فيما رواه أبو داود ومن طريقه البيهقي في سننه من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبي سودة عن ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسام أنها قالت : يا رسول الله أفقتنا في بيت المقدس قال أتوه فصلوا فيه وكانت البلاد إذ ذاك حرباً فإن لم تأتوه فصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله . ففي هذا الحديث إرشاد إلى فصل السراج في المسجد وأنه من تكريم المسجد المأمور به .

ولكن هذا السند فيه ضعف كما قال عبد الحق في أحكامه ونقله عنه ابن الترمكاني في الجوهر النقي . والسبب فيه أن زياد بن سودة لم يسمعه من ميمونة ففيه انقطاع من هذه الجهة . ولعل الوهم فية أتى من سعيد بن

عبد العزيز فإنه وإن كان من رجال الصحيح الثقات ولكنه اختلط في آخر أمره . والصحيح ما رواه ابن ماجه من طريق ثور بن يزيد عن زياد بن أبي سودة عن أخيه عثمان بن أبي سودة عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : قلت : يا رسول الله أفنتا في بيت المقدس قال أرض المحشر والمئشر اثنوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاة في غيره قلت أرأيت إن لم أستطع أن أتحمّل إياه ، قال فتهدى له زيتاً يسرج فيه فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه .

فهذا الطريق هو الصحيح كما في تهذيب التهذيب في ترجمة زياد بن أبي سودة قال روى عن أخيه وميمونة خادماً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة في بيت المقدس . والصحيح عن أخيه عثمان عنهما . وقال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه روى أبو داود بعضه وإسناده طريق ابن ماجه صحيح ورجاله ثقات . وهو أصح من طريق أبي داود فإن بين زياد بن أبي سودة وميمونة عثمان بن أبي سودة كما صرح به ابن ماجه في طريقه كما ذكره صلاح الدين في المراسيل وقد ترك في أبي داود . وقد حمل ابن الترمذاني في الجوهر النقي قول عبد الحق في أحكامه في شأن أبي داود ليس بقوى على الاختلاف في إسناده قال فإن أبا داود أخرجه كما ذكره البيهقي . وأخرجه ابن ماجه من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن أبي سودة عن أخيه عثمان عن ميمونة . وهذا قال صاحب السكال روى زياد عن ميمونة وعن أخيه عنهما وهو الصحيح .

(قلت) هذا كلام صاحب الجوهر النقي وهو بعيد عن التحقيق في طريق أبي داود . وليس الاختلاف كما زعم لأن الاختلاف في سند الحديث مطلقاً . وإنما ورد من طريقين إحداهما منقطعة مرسلة . والأخرى متصلة وهذا لا يدل على الاختلاف الذي يضعف الحديث بسببه . بل لولا ما قيل

في سعيد بن عبد العزيز من كونه اختلط بآخره لجزمنا بصحة حديثه أيضاً لأنه ثبت أن زياد بن أبي سودة يروي عن ميمونة أيضاً فيكون حاله في هذا الحديث حال من سمع الحديث مرة عن شيخ بواسطة . ثم سمعه منه مرة أخرى بدون واسطة فحدث به هكذا أو هكذا ، كما هو المعروف في المزيد في متصل الأسانيد . وعندى أن هذا هو الواقع اللهم إن ثبت عدم سماع زياد هذا الحديث بخصوصه من ميمونة فمعد ذلك يحكم بالإرسال .

وورد في فصل السراج في المسجد حديث آخر رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده حدثنا إسحاق بن بشر ثنا أبو عامر الأسدي مهاجر بن كثير عن الحكم بن مصقلة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسرج في مسجد من مساجد الله تعالى سراجاً لم تزل الملائكة وحمة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج .

وهذا سند موضوع لإسحاق بن بشر إن كان هو صاحب كتاب المبتدأ فهناك كذاب وإن كان الكاهلي فكذاب أيضاً . والمهاجر بن كثير متروك الحديث ، والحكم بن مصقلة كذاب . وذكر الذهبي حديثه هذا في ترجمته من الميزان وقال ذكر له البخاري حديثاً موضوعاً لكن فيه إسحاق بن بشر فهو الآفة .

وحديث آخر رواه المستغفري في الصحابة من طريق محمد بن الحسن ابن قتيبة عن سعيد بن زياد بن فائد عن أبيه عن جده عن أبي هند قال حمل تميم الداري معه من الشام إلى المدينة قناديل وزيتاً فلما انتهى إلى المدينة وافق ذلك اليوم الجمعة فأمر غلاماً يقال له أبو البراء فقام فشد المقط وهو الحبل وعلق فيه القناديل وصب فيها الزيت وجعل فيها الفتل فلما غربت الشمس أسرجها فخرج رسول الله إلى المسجد فإذا هرير يهر فقال من فعل

هذا قالوا تميم يا رسول الله قال نورت الإسلام نور الله عليك في الدنيا والآخرة أما إنه لو كانت لي ابنة لزوجتكها .

(قلت) وسعيد بن زياد قال الأزدي متروك . وقال ابن حبان في حديث سافه بمثل هذا الإسناد لا أدري البلية ممن هي أمه أو من أبيه أو جده . واقتصر الحافظ في الإصابة على قوله سنده ضعيف .

(قلت) له طريق آخر وسنده سافه أيضاً . أنظر ترجمة سراج التميمي غلام تميم الداري من الإصابة . وقد ثبت أن أول من أسرج في المسجد تميم الداري كما هو مذكور في ترجمته .

وعزى ابن حجر في تخريج أحاديث الكشف للطبراني في مسند الشاميين عن علي مرفوعاً من علق قنديلاً في مسجد صلى عليه سبعون ألف ملك .

(قلت) وعلامة الوضع لائحة عليه . وذكر الحافظ الزركشي في أعلام المساجد أن أول من فعل ذلك يعني السراج في المسجد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب في صلاة التراويح . ولما رأى على رضي الله تعالى عنه اجتماع الناس في المسجد على الصلاة والقناديل تزهروا وكتاب الله يتلى قال نورت مساجدنا نور الله قبرك يا ابن الخطاب . قال الصغاني : ومنها قولهم من كتب بالقلم معقوداً وتمشط بمشط

مكسور فتع الله عليه سبعين باباً من الفقر .

(قلت) لا أصل له . ونسكارته تغنى عن بيانه .

قال : ومنها قولهم عليكم بحسن الخط فإنه من مفاتيح الرزق .

(قلت) موضوع وجميع الأحاديث الواردة في تحسين الخط كحديث إن الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً . وحديث من كتب بسم الله الرحمن الرحيم وأظهر السنين ولم يعور الميم موضوع لا أصل له في الثابت المرفوع .

قال : ومنها قولهم شرار أمتي عزابها .

(قلت) رواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي يضع والبلاء منه كما فى الميزان . وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال لا يصح ، صالح مجروح وخالد يضع . وهذا تهوور من ابن الجوزى فإن صالحاً هو مولى التوأمة وهو برىء من تهمة الوضع كما لا يخفى . والصواب لإصاق التهمة بخالد . وله طريق آخر من حديث عطية بن بشر المازنى قال جاء عكاف بن وداعة الهلالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً وفيه فإن سنتنا النسكاح شراركم عزابكم وأراذل أموالكم عزابكم . وفيه معاوية بن يحيى الصدقى قال ابن معين ليس بشيء . وقال ابن حبان كان يسرق الحديث .

وله طرق لا تخلو من ضعف ولهذا انتقدوا ابن الجوزى فى ذكره الحديث فى الموضوعات . وانظر الأصل .

وللحافظ بن حجر من أبيات :

أراذل الأموات عزابكم شراركم عزابكم يا رجال
أخرجه أحمد والموصلى والطبرانى الثقات الرجال
من طرق فيها اضطراب ولا تخلو من الضعف على كل حال

قال : ومنها قولهم لا هم إلا هم الدين ، ولا وجع إلا وجع العين .

(قلت) رواه ابن عدى من حديث جابر وقال باطل المأين والإسناد . قلت لأن فيه سهل بن قرين كذاب وأورد الذهبى حديثه هذا فى ترجمته من الميزان . وله طريق آخر عن ابن عمر رواه الخطيب فى الرواة عن مالك والشيرازى فى الألقاب وفيه بحر بن عبد الله بن خاقان مجهول وقال الخطيب منكر عن مالك .

قال : ومنها قولهم من صلى على مرة لم يبق من ذنوبه ذرة .

(قلت) لا أصل عليه وهو منكسر فاسد المعنى كما لا يخفى .

قال : ومنها قولهم سلموا على اليهود والنصارى ولا تسلموا على يهود

أمتي . قيل ومن يهود أمتك قال تاركوا الصلاة .

(قلت) قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في الفتاوى الحديث من

الحاوي لم أقف عليه .

قال : ومنها قولهم من صلى صلاة الصبح مع الجماعة فكأنما حج مع آدم

خمسین حجة . ومن صلى الظهر مع الجماعة فكأنما حج مع نوح أربعين حجة

أو ثلاثين .

(قلت) لا أصل له ومعناه منكسر .

قال : ومنها قولهم من ترك صلاة الصبح برىء منه القرآن (قلت) باطل

منكسر فاسد المعنى .

قال : ومنها قولهم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد . (قلت) ذكر

هذا الحديث في الموضوعات وهم قبيح . وخطأ شديد . وقد تبع الصغاني في

هذا ابن الجوزي فإنه أورده في موضوعاته مفترأ بكلام ابن حبان في عمر

ابن رشد أحد رواته رامياً بكلام من وثقه ورأه ظهره . والحديث لا ينزل

عن درجة الحسن لطرقه وشواهده الكثيرة كما بينت ذلك في الأصل بتوسع

تام وربما كان صحيحاً لغيره .

ومن وهم ناصر الدين الألباني اقتصره على الحكم عليه بالضعف غافلاً

عن طريقه وشواهده . أنظر سلسلة أحاديثه الضعيفة .

قال : ومنها قولهم من مات بين الحرمين بعث آمناً ومن مات في طريق

مكة حاجاً لم يعرضه الله ولم يحاسبه . (قلت) هذا مركب من حديثين الأول

رواه ابن عدى من حديث سلمان رضى الله تعالى عنه بلفظ من مات بأحد الحرمين استوجب شفاعتى وجاء يوم القيامة من الآمنين ، وفيه عبد الغفور ابن سعيد الواسطى يضع . وله طريق آخر رواه ابن عدى أيضاً من حديث جابر بلفظ من مات فى أحد الحرمين مكة أو المدينة بعث آمناً . وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال عبد الله بن المؤمل أحاديثه منا كير (قلت) ولكن أننى عليه غير واحد قال يحيى لا بأس به وقال مرة صالح الحديث . وقد ذكر الذهبي حديثه هذا فى ترجمته وإن كان لا يصل أن يحكم عليه بالوضع كما فعل ابن الجوزى . ولهذا تعقبه الحافظ السيوطى وقال إن إسناد حديث جابر أحسن من إسناد حديث سلمان والذى أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن لكثرة الشواهد . ثم ذكر بعض طرقه . وقد حسن حديث جابر الحافظ الهيثمى على انفراده كما فى مجمع الزوائد . فالحديث له أصل أصيل كما بينت ذكره فى الأصل .

والحديث الثانى رواه ابن عدى عن جابر بلفظ من مات فى طريق مكة لم يعرضه الله يوم القيامة ولم يحاسبه . وفيه إسحاق بن بشر الكاهل كذاب . وله طريق آخر من حديث ابن عمر وفيه على بن قرين قال يحيى لا يكتب حديثه كذاب .

وله طريق آخر عن عائشة وفيه عائذ بن بشير ضعفه يحيى وقال ابن عدى له منا كير وذكر منها حديثه هذا : والحديث أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وأعله بعائذ ويعقبه السيوطى بقوله أخرجه أبو يعلى والعقبلى وابن عدى وأبو نعيم فى الحيلة والبيهقى فى شعب الإيمان . واقتصروا على تضعيفه إذ لم يتهم بكذب بل نقل العقبلى عن يحيى بن معين أنه قال عائذ بن بشير ليس به بأس .

(قلت) لكن الراوى عن عائذ وهو محمد بن الحسن الهمداني كذبه ابن معين وقال النسائي متروك . وقال أبو داود كذاب : وذكر الذهبي حديثه هذا فى الميزان . وطريق أبي يعلى وأبي نعيم فى الحلية من غير طريقه . قال : ومنها قرأهم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني . (قلت) فى الحكم على هذا الحديث بالوضع بعد . والصواب أنه ضعيف لا غير . وقد بينت خطأ ابن الجوزى فى ذلك الحديث فى الموضوعات ومن تبعه فى هذا الحكم فى الأصل .

وقد اتقن الكلام على سنده وشواهده الحافظ التقي السبكي رحمه الله تعالى فى شفاء السقام ، فينبغى الرجوع إليه .

وقد انتقده ابن عبد الهادى فى الصارم المنسكى بما لا ينبغى أن يتبع فيه كما هو ظاهر لطالب الحديث . وابن عبد الهادى سلك فى ذلك الكتاب مسلك الإفراط الخارج عن قواعد أهل الحديث فيجب الحذر منه زيادة على سوء الأدب فى التعبير مع التقي السبكي الحافظ الفقيه وإتيانه فى حقه بما لا يليق بأهل العلم سلوكه . يضاف إلى ذلك ما أتى به من القول الفاسد والرأى الباطل . والخروج عن سبيل السلف فى ذلك . وإن زعم أنه ينصر عقيدتهم ويكفيك من ذلك أنه ذكر الخلاف فى مسألة النزول هل يخلو العرش من الرحمن عند نزوله فى تلك الليل أو لا ؟ ، وهذا مما لا ينبغى أن يذكره فى كتاب إلا مشبه بليد لا يفقه ولا يدري ما يخرج من رأسه . وأين وجد عن السلف هذا التشبيه حتى يدنى عليه الخلاف فى خلو العرش أو عدم خلوه .

وهذا مما ينتقده أهل العلم على كثير من بلداه أهل الحديث كما هو

معلوم .

قال : ومنها قولهم من أحدث ولم يتوضأ فقد جفانى . ومن لم يصل على فقد جفانى . ومن صلى ولم يدعى فقد جفانى ومن دعانى ولم أجبه فقد جفنيته ولست برب جاف .

(قلت) هذا باطل وعلامة البطلان لائحة عليه .

قال : ومنها قولهم من شم الورد الأحمر ولم يصل على فقد جفانى . وقولهم الورد الأحمر من عرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
(قلت) الأول لا أصل له وأما الثاني فورد من حديث علي عليه السلام ، وأنس بن مالك رضى الله تعالى عنه .

حديث علي رواه المستغفرى فى الطب النبوى وفيه مجاهيل وقد روى بالوضع . وله طريق آخر رواه ابن عدى . وفيه الحسن بن على العدوى والآفة منه .

وحديث أنس رواه ابن الجوزى فى الموضوعات وقال موضوع فيه مجاهيل . وله طرق أخرى عن أنس كلها موضوعة .

وقال الحافظ السيوطى فى حسن المحاضرة رويت أحاديث الورد كلها موضوعة . ثم ذكر الحديثين المتقدمين عن علي . وأنس رضى الله تعالى عنهما أوردهما ابن الجوزى فى الموضوعات . وشهد على وضع الثانى أيضاً الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر . ١ . هـ .

قال : ومنها قولهم أنا أكرم على الله من أن يتركبنى فى التراب ألف عام .

(قلت) ما وجدت له أصلاً . ثم رأيت فى تخريج أحاديث الكبير للزركشى وقال إمام الحرمين فى النهاية ثم الرافعى فى الشرح روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أكرم على ربي من أن يتركبنى فى قبري بعد ثلاث زاد إمام الحرمين . وروى أكثر من يومين . قال الزركشى لم

أجده . وقيل إن الأزرقى رواه . (قلت) ومن أجل هذا الحديث الباطل ألف الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى كتابه (الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف) وقد جزم فيه ببطلان هذا الحديث وأنه لا أصل له فليراجع فقد أفاد فيه .

قال : ومنها قولهم من قاد أعمى أربعين خطوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه . (قلت) ورد حديث عبد الله بن عمرو وابن عباس . وأنس وابن عمر وجابر وأبي هريرة . وكلها لا تخلو من وضاع أو كذاب . وأصلح طرقة حديث أنى هريرة على ما فيه .

وتعدد طرقة لا يفيد قوة كما هو ظاهر : ولكن صنيع الحافظ السيوطى يدل على ثبوته عنده حيث ذكره فى الجامع الصغير الذى صانه عن الموضوع كما قال . ولم ينتقده عليه إلاخ أبو الفيض رحمه الله تعالى فى المغير . بل له جزء فى طرقة سماه (نيل الحظوة فى طرق حديث من قاد أعمى أربعين خطوة) وهو مفيد وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله . (قلت) رواه الترمذى وقال حسن غريب وانتقد الذهبى فى الميزان تحسین الترمذى لحديث محمد بن الحسن عن أبى يزيد الهمدان راوى هذا الحديث وأما الحاكم فقد صحح له . وحديثه ذكره الذهبى فى ترجمته من الميزان . والرجل طعن فيه بالكذب : ومن قال يضعفه فلعل ذلك لشواهد . والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بصاع .

(قلت) رواه الترمذى من حديث جابر بن سمرة من طريق ناصح عن سماك به . وقال حسن غريب . وقال الحافظ المنذرى ناصح هذا عن ابن عبد الله المحملى واه . وهذا مما أنكر عليه الحفاظ . اهـ .

(قلت) وهذا الحديث يحتمل التحسين عند المنذرى أيضاً على حسب القاعدة التي مشى عليها في الترغيب والترهيب كما هو معلوم لأنه صدره بعينه . وتسكّم عقبة على راويه ولا يفعل هذا إلا في الحديث المحتمل للتحسين كما قال في خطبة الكتاب وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عن حديث رواه ناصح عن سماك من حديث جابر بن سمرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بنصف صاع قال أبي هذا حديث منكر بهذا الإسناد . وناصح ضعيف الحديث . قال : ومنها قولهم عمر سراج أمتي وأبو حنيفة سراج هذه الأمة .

(قلت) الحديث الأول رواه البزار في مسنده من حديث ابن عمر . وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفاري نسب—ه إلى أنه يضع الحديث . وقال الحاكم يروى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة . ورواه أبو نعيم في الحلية من حديث أبي هريرة . وقال غريب تفرد به الواقدي عن مالك . وله طرق أخرى ما أراها ثابتة .

وأما الحديث الثاني فهو موضوع وضعه المأمون بن أحمد السلمي أو أحمد بن عبد الله الجدياري وله قصة ذكرتها في الأصل مع طريق آخر له موضوع . وهذا من مساوئ التعصب المقيت يرتكب الإنسان الكبائر بسببه وهو لا يشعر نعوذ بالله تعالى من كل سوء .

قال : ومنها قولهم الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر . (قلت) وهذا من أقبح ما وقع من الصغاني في هذه الموضوعات فإن هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة .

قال : ومنها قولهم خلقهم من سبع ورزقهم من سبع فعبدوه على سبع . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم من شغل مشغولا بالله فقد حبط عمله . (قلت) لا أصل له ونسكاته تغنى عن بيانها .

قال : ومنها قولهم الموت كفارة لكل مسلم . (قلت) رواه العقيلي وأبو نعيم في الحلية . والخطيب . وأبو بكر بن العربي المالكي في كتاب سراج المريدين والبيهقي في الشعب من حديث أنس وقال أبو بكر بن العربي صحيح حسن . وهذا حكم غير صحيح . والذي يظهر أن الحديث حسن لغيره لشواهد كثيرة . وقد جمع طرقة الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في جزء . وقال إنه يبلغ رتبة الحسن والله أعلم .

قال : ومنها قولهم النظر إلى الخضرة يزيد في البصر . والنظر إلى المرأة الحسناء يزيد في البصر . (قلت) الحديث له طرق كثيرة لا تخلو من ضعف ووهن . وبعضها أوهى من بعض . وقد أورده بطرقة ابن الجوزي في الموضوعات . وانتقده السيوطي في الآلآء وقال وبمجموع هذه الطرق يرتقى الحديث عن درجة الوضع ثم ذكر له بعض الشواهد .

أما ابن القيم فقد أبطله من جهة المعنى . وتبعه على (ذاك) بعض من يشتغل بالحديث من أهل العصر) — الألباني في السلسلة — وهذه طريقة غير مرضية ولا سالمة من الخطأ والغلط ، وقد يخفى معنى الحديث على رجل ويظهر معناه لآخر . كما أشار إلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله رب مبلغ أوعى من سامع : ورب حامل فقه غير فقيه .

وهذا هو الواقع فقد ضعف كثير من أهل العام الحديث من جملة معناه ثم ظهر لغيرهم أنه سالم المعنى لا شيء فيه . كما بينت هذا في محل آخر . ولشقيقنا أبي الفيض رحمه الله تعالى (صرف النظر عن حديث ثلاث يجاين البصر) وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم من عزي مصاباً فله مثل أجره . (قلت) وهذا أيضاً

من خطأ الصغاني في هذه الموضوعات . وقد تبع ذلك ابن الجوزي .
والحديث رواه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود
وسنده إن لم يكن حسناً فلا بأس به لاسيما في هذا الباب . وبالنظر إلى طريقه
يرتفع إلى درجة الحسن جزماً كما هو معلوم . وهذا من الأحاديث التي انتقدت
على المصابيح للإمام بحر السنة البغوي . وأجاب عنها الحافظ ابن حجر
رحمه الله تعالى وبين أنها غير موضوعة .

وقال في شأن هذا الحديث رجاله رجال الصحيح إلا على بن عاصم فإنه
ضعيف عندهم . ثم قال الحافظ بعد أن ذكر بعض طريقه . وقد قلنا إن
الحديث إذا تعددت طريقه يقوى بعضها ببعض . وإذا قوى كيف يحسن أن
يطلق عليه أنه مختلف . ا . هـ . وانظر الأصل فقد ذكرت طريقه وشواهده .
قال : ومنها قولهم اتقوا اليهود والهنود ولو كان ولد سبعين بطناً .
(قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم عليكم بالسراى فإنهن مباركات الأرحام (قلت)
ورد عن أبي الدرداء مرفوعاً ومن مرسل على بن الحسن والزيبر بن سعيد
الهاشمي . وكل ذلك لا يثبت . كما بينت ذلك في الأصل .

قال : ومنها قولهم إن في الهند أوراقاً مثل آذان الخيل فكلوا منها فإن
فيها منفعة (قلت) لا أصل له هذا اللفظ . وورد بلفظ إن لله تبارك وتعالى
آنية في الأرض وأحب الآنية إليه مارق منها وصفا . وآنية الله في الأرض
قلوب عباده الصالحين . رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد لابن
موفي مسنده ضعف كما بينت ذلك في المقتطف (١) .

(١) من حديثه المختص بكامل المز والتمرف جردت فيه المرفوع من الزهد للإمام
أحمد مع التعليق اعلم أن الزهد المطبوع فيه نفس قد يبلغ أ كثر من ثلثه والدليل على
ذلك أن الحافظ ابن حجر قد بينه في مجاهد : قال في مقدمة تعجيل المنفعة أن الزهد للإمام
أحمد قدر ثلث المسند له على كبره

قال : ومنها قولهم الجمعة حج المساكين . وكذا بيت المقدس بيت نوحج المساكين . (قلت) الأول ورد من حديث ابن عباس بسند لا يثبت . والثاني لم أقف عليه .

قال : ومنها قولهم صوموا تصحوا (قلت) الحكم على الحديث بالوضع خطأ ، والصواب أنه ضعيف وورد من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة كما بينت ذلك في الأصل

قال : ومنها قولهم أعروا النساء يلزم من الحجال . (قلت) الصواب أنه ضعيف وله عرق ذكرتها في الأصل . وقد زعم المناوي أن طريقه ترقيه إلى درجة الحسن والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم اتقوا فإساة المؤمن فإنه ينظر بنور الله : وخادم الفقراء يحشر مع الأنبياء . (قلت) الحديث الأول ورد من طرق عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن سعيد . وأبو أمامة وأبو هريرة وثوبان . والحكم عليه بالوضع خطأ ظاهر . وغلط فاحش . والحديث حسن لكثرة طريقه وشواهد ك ما بينت ذلك في الأصل

وأما الحديث الثاني فلا أصل له

قال : ومنها قولهم عليكم بدين العجائز (قلت) لا أصل له بهذا اللفظ وورد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ إذا اختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية وفي رواية بزيادة والنساء . وهو واه أيضاً وانظر الأصل .

قال : ومنها قولهم الفقير نفري . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم لولاك ما خلقت الأفلاك . (قلت) ورد من طرق والحكم عليه بالوضع فيه بحث . ومعناه صحيح كما قال ابن تيمية في مجموعة

الفتة — اوى . ولى فيه جزء سميته (إبطال قول الأفلاك في حديث لولاك ما خلقت الأفلاك .

قال : ومنها قولهم شرف المؤمن قيامه بالليل . وعزه استغناؤه عن الناس .

(قلت) الحكم على الحديث بالوضع خطأ بين واضح . وقد ورد من طرق من حديث أبي هريرة . وسهل بن سعد . وورد عن ابن عباس موقوفاً والصغاني تبع ابن الجوزي في حكمه على هذا الوضع . وحديث سهل رواه الحاكم في المستدرك وصححه وقال الحافظ ابن حجر في أماليه والصواب أنه لا يحكم عليه بالوضع . ولاله بالصحة ولو توبع يعنى زافر بن سليمان لكان حسناً . ١ . ١ . هـ .

قال : ومنها قولهم الفقير سواد الوجه في الدار بن (قلت) باطل لا أصل له . وورد أن الفقير زين عند الله وشين عند الناس في أحاديث كثيرة في فضل الفقر والفقراء .

قال : ومنها قولهم حب الوطن من الإيمان . (قلت) لا أصل له . وقول السخاوى في المقاصد ومعناه صحيح . باطل لا يلتفت إليه كما ينبغي ذلك في الأصل .

قال : ومنها قولهم حب الهرة من الإيمان . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم الحياء من الرزق . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم قلوب الشعراء خزان الله . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم خير خلائكم خل خمركم . (قلت) هذا ضعيف لا غير

كما قال البيهقي . وقد رواه من طريق المغيرة بن زياد عن الزبير عن جابر به مرفوعاً وقال إنه ليس بالقوى . ١ . ١ . هـ .

والحديث احتج به الفقهاء في جواز اتخاذ خل من خمر وأنه ليس
بنجس .

قال : ومنها الأحاديث التي تروى في أكل سلطة الحشيش لم يثبت منها
شيء (قلت) وهذا شيء لا أصل له .

قال : ومنها قولهم لولا أن السؤال يكذبون ما قدس من ردم لو صدق
السائل ما أفلح من رده (قلت) الحديث ورد من حديث عائشة وأبي أمامة
وأنس . وعبد الله بن عمرو . وفي طريقه ضعف شديد وقد بينت ذلك في
الأصل .

قال : ومنها قولهم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار . (قلت)
رواه ابن ماجه في سننه وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر والحديث
ذكره مثالا للموضوع من غير قصد كما بينت ذلك في الأصل . وقد سرقه
الوضاعون فوضعوا له أسانيد مختلفة ، وقال الحافظ السيوطي أطبقوا على
أنه موضوع . ولكن الشقيق أبا الفيض رحمه الله تعالى لم يوافق على هذا
الحكم فألف جزءاً في إثباته ولم أقف عليه مع أنه وافق الثمانيين بوضعه في
كتابه (المغير على الموضوع في الجامع الصغير) وانتقد السيوطي في إيراد
هذا الحديث المتفق على وضعه في الجامع الصغير الذي صانه عن الموضوع ،
ويظهر أنه تغير نظره في هذا الحكم فأثبتته والله أعلم .

قال : ومنها قولهم الصبغة تمنع الرزق . (قلت) الحديث له طرق من
حديث أنس وعثمان بن عفان . وفاطمة عليها السلام وعلي عليه السلام .
وكلها لا تخلو من ضعف كما بينت ذلك في الأصل .

قال : ومنها قولهم اطلبوا الخير عند حسان الوجوه . (قلت) الحديث
له طرق كثيرة . ولذلك قال الحافظ السيوطي وهذا الحديث في معتدى

حسن صحيح وقد جمعت طرقه في جزء . كذا قال . وكذا جمع طرقه الشقيق أبو الفيض في جزء . وقال إنه يرتقى إلى درجة الحسن لا غير ، (قلت) والصغاني تبع ابن الجوزي في الحكم على هذا الحديث بالوضع . وهو غلو كما لا يخفى وقد فصلت الكلام عليه في الأصل . ولبس ببعيد الحكم عليه بالصحة .

قال : ومنها قولهم موت البنات من المكرمات . (قلت) تبع الصغاني ابن الجوزي في الحكم بالوضع على الحديث وكلاهما خطأ والصواب أن الحديث من الضعيف المتميز كما بينت ذلك في الأصل .

قال : ومنها قولهم القاضى ينتظر المقت . والمحتكر ينتظر اللعنة . (قلت) كذا ذكر الصغاني . وصوابه القاص ينتظر المقت كما رواه الطبراني في الكبير . والقضاعى في سند الشهاب من حديث العبادلة الأربعة بلفظ القاص ينتظر المقت والمستمع ينتظر الرحمة والتاجر ينتظر الرزق . والمحتكر ينتظر اللعنة الحديث . وفيه من لا يعرف وله طريق آخر فيه متروك .

قال : ومنها قولهم الغيبة أشد من الزنا . (قلت) ورد من حديث أبي سعيد وأنس ورواه البيهقي عن سفيان بن عيينة من كلامه قال المنذرى وهو الأشبه .

قال : ومنها قولهم صاحب القميص لا يجد حلاوة الإيمان وحلاوة العبادة . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له العرش . (قلت) موضوع رواه الخطيب في تاريخه وفيه عمرو بن جميع كذاب .

قال : ومنها قولهم خير الناس بعد المأتين الخفيف الحاذ الذى لا أهل

له ولا ولد . قلت : رواه أبو يعلى والخطيب في التاريخ والخطابي في كتاب العروة . من طريق رواه بن الجراح عن سفيان عن منصور عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً . وطعنوا الحديث من أجل رواد بن الجراح . ولكن رواداً لم يبلغ أن يحكم على حديثه بالوضع بل قد وثق . فالحكم على حديثه بالوضع تسرع غير جيد كما هو الظاهر . وقد طعن ابن حزم في المحلى في الحديث بسببه وذلك من تعدده . كما بينت ذلك في الأصل مع فوائد أخرى تتعلق بالحديث وسنده .

قال : ومنها قولهم لا تسافروا والقمر في القرب . (قلت) هذا روى عن علي عليه السلام لكن قال ابن القيم الجوزية في كتاب مفتاح دار السعادة فمن الكذب على علي عليه السلام . والمشهور عنه خلاف ذلك وعكسه . وقد أطل في بيان بطلانه فانظره فقد أفاد .

ورواه تصولي في كتاب الأوراق من طريق المأمون عن الرشيد عن أمامة عن ابن عباس قال لا تسافروا في انمحاق القمر ولا إذا كان في القرب وانظر الأصل تستفد .

قال : ومنها قولهم من بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة . (قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم البلاء موكل بالمنطق أو بالقول . (قلت) تبع الصغاني ابن الجوزي في إيراد هذا الحديث في الموضوعات . وقد أخطأ ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع . فإن الحديث ورد من طرق تدفع تهمة الوضع عنه . مع شواهد الكثرة الصحيحة . فالحديث إن لم يكن صحيحاً لغيره فهو حسن جزماً كما بينت ذلك في الأصل .

قال : ومنها قولهم المؤمن حلويحب الحلوى . (قلت) ورد من حديث

أبي موسى وأبي أمامة ولفظ حديثهما المؤمن من حلويجب الحلاوة . وفي
سند الأول وصاع . وفي الثاني مجاهيل .

قال : ومنها قرلهم إذا أناكم كريم قرم فأكرموه . (قلت) تبع الصغاني
كعادته ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع وذلك خطأ من الأول
اجتهاداً ومن الثاني تقليداً .

والحديث ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة قال الحافظ
السيوطي فهو سنوئر على رأى من يكتفى في التواتر بعشرة . وليكن هذه
العشرة التي ورد عنها هذا الحديث ما ثبت عنهم كلهم بالسند الذي يثبت
به التواتر . بل ولا صحة . والصواب أن الحديث له طرق تدفع عنه تهمة
الوضع كما في الأصل .

قال : ومنها قرلهم الدنيا ساعة فاجملوها طاعة . الدنيا مزرعة الآخرة .
(قلت) موضوع وقد ذكر الغزالي في الأحياء الشطر الأخير وهو الدنيا
مزرعة الآخرة . وهو لا أصل له أيضاً . ومعناه صحيح .

قال : ومنها قرلهم عش ماشئت فإنك ميت . وأحبب من أحببت فإنك
مفارقة . واعمل ما شئت فإنك مجزى به . (قلت) هذا طرف من حديث
شرف المؤمن قيامه بالليل . وقد تقدم وهو حديث لا بأس به .

قال : ومنها قرلهم التعظيم لأمر الله الشفقة على خلق الله . (قلت) :
لا أصل له بهذا اللفظ وفي معناه أحاديث كما هو معلوم .

قال : قولهم الشفقة في الروم . والبركة في الشام . (قلت) لا أصل له
في المرفوع ويشهد لقوله الشفقة في الروم ما رواه مسلم في صحيحه عن عمرو
ابن العاص لما سمع من المستورد حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم تقوم الساعة والروم أكثر الناس فقال له عمرو أبصر ما تقول قال

أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لئن قلت ذلك إن فيهم خصالا ستاً : لمنهم لأحلم الناس عند فتنة . وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة وأوشكهم كرة بعد فرة . وخيرهم لمسكين ويقيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة . وأمنعهم من ظلم المملوك وقوله والبركة في الشام يشهد له قوله تعالى في سورة الإسراء باركنا حوله .

قال : ومنها قولهم تجافوا عن ذنب أيديكم فإن الله أخذ بيده كلما عثر أقامه قلت ذلك تبعاً لابن الجوزي كما هي عادته والحديث ضعيف لا غير كما بينت ذلك في الأصل وقد ورد من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وابن عباس وزبط بن شريط .

قال : ومنها قولهم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللعنة . ويصح البصر قلت : رواه القضاعي في مسند الشهاب من طريق موسى بن جعفر عن أبيه عن جده وفيه انقطاع ورواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظة الوضوء قبل الطعام وبعده مما ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين . وفيه متروك ، ورواه ابن ماجه والبيهقي عن أنس بلفظ من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه وإذا رفع وفيه جبارة ابن المغلس عن كثير بن سليم وهما ضعيفان وأنكر الذهبي الحديث في ترجمة الثاني من الميزان وله شاهد في سنن أبي داود والترمذي من حديث سلمان .

قال : ومنها قولهم الأرض مني وأنا من الأرض . وقولهم خلق الله الأرض من بغية نفسى . وقولهم لو كان الأرض حيواناً لكان آدمياً ولو كان آدمياً لكان رجلاً صالحاً إلخ . ما ذكره . قلت : وذلك كله باطل وهو كلام ساقط يحرم ذكره في كتب العلم فإنه من وضع المجانين والحقى فلا يحتاج إلى التنبيه عليه وإن كان الحافظ السيوطي أشار إلى بطلان ذلك في التدريب والدرر المنثورة .

قال : ومنها قولهم عليكم بالعدس فإنه مبارك مقدس بارك فيه سبعون نبياً آخرهم عيسى بن مريم (قلت) وهذا أيضاً من جنس الحديث السابق . وقد سئل ابن المبارك عن أكل العدس وأنه قدس على لسان سبعين نبياً فقال لا . ولا على لسان نبي واحد وإنه لمؤذ ينفخ .

قال : ومنها قولهم من أخلص لله أربعين صباحاً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه .

(قلت) ورد من حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري وابن عباس . وعن مكحول مرسل . وهو ضعيف إن لم يكن واهياً . وقد كثر الاحتجاج به في كتب الزهاد . وأهل الورع وربما ينجبر ضعفه بشواهد . والله أعلم .

قال : والأحاديث التي تروى في تسمية محمد وأحمد لا يثبت منها شيء . (قلت) هذا الإطلاق باطل فليس كل ما ورد في ذلك باطل موضوع والصغاني تبع ابن الجوزي في هذا الإطلاق كعادته وقد تقيمت كلام ابن الجوزي في ذلك في الأصل . ومن الأحاديث التي لا يمكن الحكم عليها الوضع في هذا الباب حديث ابن عباس مرفوعاً من ولده ثلاثة أولاد فلم يسم أحدهم محمداً فقد جهل .

وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بليث بن أبي سليم وذلك من تهوره فإن شيئاً لم يبلغ إلى أن يحكم على حديثه بالوضع كما بينت ذلك في الأصل ببيان تام وخرج له مسلم في المتابعات .

وسند هذا الحديث قوى جداً ، ولولا ما قيل في مصعب بن سعيد لكان حسناً لأن مصعباً لم يتهم بكذب أو وضع وإنما قالوا فيه إنه صاحب مناكير . على أن الحديث على رأي ابن حبان حسن الإسناد لأنه ذكر مصعب بن

سعيد في الثقات وقال ربما أخطأ يعتبر حديثه إذا روى عن ثقة ، وبين السماع في حديثه لأنه كان مدلساً .

(قلت) وفي هذا الإسناد روى عن ثقة من رجال الصحبة وصرح فيه بالسماع حيث قال حدثنا .

فهذا الحديث إن لم يكن حسناً لذاته فهو حسن لغيره لوروده من طرق أخرى لا بأس بها كحديث أنس مرفوعاً تسمونهم محمداً ثم تسبونهم رواه الطيالسي وعبد بن حميد وأبو يعلى والبخاري . وفيه الحكم بن عطية وقد وثقه أمام أهل الجرح يحيى بن معين وقد تسلم فيه لم يتهمه بكذب فحديثه حسن إن شاء الله وربما يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره كما هو معلوم .

وفي الباب أحاديث أخرى لا بأس بها يبعد أن يحكم عليها المحدث بالوضع إذا كان ذا بصيرة . ونظر سليم .

لا سيما مع "شواهد الكثيرة لذلك كما شرحت ذلك في الأصل فراجعوه والمقصود هنا هو بيان أن إطلاق الصغاني غير صحيح فكن منه على بال .

قال : ومنها قرأهم لا تقطعوا اللحم بالسكين كما تقطع الأعاجم أو كما

تفعل الأعاجم ولكن انهمشوه نهشاً . (قلت) ورد من حديث عائشة رواه أبو داود في سننه والبيهقي في الشعب وقال تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوى (قلت) أبو معشر اسمه نجيع وهو ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه كما قال ابن عدي فحديثه هذا غير موضوع . وقد أنكروا عليه الحديث فيما يظهر لما صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتزمن كتف شاة فأكل ثم صلى وهذا غير ظاهر في ذلك لأنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وأن نهييه عن ذلك للكرهية وخلاف الأولى لا غير . ويحتمل أن النهي هو الأخير . لأن الأصل في ذلك الإباحة وإذا كان الحال

في معنى الحديث يحتمل هذا فلا ينبغي أن يحكم عليه بالنكاه لكونه مخالفاً
لحديث آخر كما بينا ذلك فيما سبق، ثم إن مما هو معلوم أن الفعل لا يخالف
الامر . فقد يكون من نهى أمته عن ذلك واختص هو بفعله كما لا يخفى .
كما ورد النهي عن التشبه بأهل الكتاب في ملابسهم ثم ورد عنه صلى الله
عليه وسلم أنه لبس جبة رومية ضيقة الكمين في مسائل أخرى بطول ذكرها
ذكرتها في موضع آخر .

وردوا في الباب أحاديث أخرى ذكرتها في الأصل مع فوايد أخرى .
قال : ومنها الأحاديث الموضوعة في فضيلة البطيخ والباذنجان والسكرفس .
والتوم والبصل . وقرلهم الباذنجان لما أكل له قلت : البطيخ لم يثبت فيه
شيء إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم أكله .
وكذلك السكرفس . والتوم . والبصل . لم يرد في فضلها شيء إلا ما ورد
في النهي عن أكل البصل والتوم لمن أراد إتيان المسجد . والسكرفس ورد
في حديث طويل عن علي مرفوعاً السكرفس فيه شفاء من السم وهو
موضوع وقد ذكرته في الأصل .

وأما حديث الباذنجان لما أكل له فباطل لا أصل له . وقد قال بعض
الجهالة أنه أصح من حديث ماء زمزم لما شرب له . وهذا جهل فاضح .
وقول قبيح لحديث ماء زمزم ثابت من طرق . وأما حديث الباذنجان لما
أكل له فوضعه الزنادقة كما قال البلالي في اختصار الأحياء كما ذكرت
ذلك في الأصل بتوسع .

قال : ومنها الأحاديث المنقولة في بعض التفاسير أن ستة عشر حيواناً
مسخوا كالقرد . والذئب والضبع . والضب والسلحفاة والخنزير . وغير
ذلك لم يثبت منها شيء غير ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز من القردة
والخنزير . وأهلكهم الله بعد ثلاثة أيام ولم يبق لهم نسل .

(قلت) رواه ابن شاهين وابن مردويه والديلمي وابن الجوزي في
الموضوعات كلهم من طريق متعب وقيل مغيث مولى جعفر . قال ابن
الجوزي والمتهم به مغيث قال الأزدي حديث كذاب لا يساوى شيئاً روى
حديث المسوخ وهو حديث منكر .

قلت مغيث أو معتب ضعيف لكن تفرد الأزدي بالطعن فيه بالكذب
فيما أرى . والحديث له شواهد ذكرتها في الأصل على ضعف فيها .

وقرل الصغاني في المسوخ لم يبق له نسل فيه كلام وخلاف معروفة
بيئت ذلك في الأصل .

قال : ومنها الأحاديث المروعة في فضيلة رجب وقرلهم رجب شهر
الله . وشعبان شهرى . ورمضان شهر أمتى . وفضيلة كل شهر وليلة ويوم
كما ذكره صاحب يوقيت المواقيت . والصحيح ما جاء في الكتب المعتبرة
كالصحيحين وسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه . والدارقطنى وسائر أئمة
الحديث ممن يعتبر قرلهم في هذا الباب ويكون حجة عند أولى الألباب
وكل عاقل أديب وفطن ليب يعرف من ركاكة تلك الألفاظ أنها ما هى من
كلام المؤيد بالفيض الإلهى . والسكال القدسى ، وهو أفصح العرب والعجم .
ومن جنس هذا اعتناء بعض الأغبياء الجهال والعوام الضلال بدعوتهم
بدعاء تمشيحاً وتمشيشاً ودعوتهم في الشدائد بأسماء أصحاب الكهف وغيرها
من الدعوات المجهولات إلى أن قال . وقال . رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحدة . ولم يعدها من أئمة
الحديث غير محمد بن عيسى الترمذى قال وربما يكون التلفظ بتلك الكلمات
كفراً لأننا نتكلم بكلام لا نعرف معناه بالعربية قال وأسماء الله توفيقية
لا يجوز لنا أن ندعوا إلا بما ورد في الكتاب والسنة فنقول يا كريم
(م . هـ - التهانى)

ولا نقول يا بحر . ونقول يا قديم ولا نقول يا عتيق . ونقول يا عالم
ولا نقول يا عاقص (قلت) لم يرد في فضل رجب شيء يعتمد عليه وما ورد
فضعيف جداً . وقد جمع الحافظ الأحاديث المرووعة في فضل رجب في
كتب خاصة آخرهم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وكتابه مطبوع وهو
منيد ينبغي الوقوف عليه .

وقد ذكر فيه ما ينبغي الاعتماد عليه من الوارد في فضل رجب وقد
سقت كلامه في الأصل مع فوائد مهمة في الموضوع . وبما قاله الحافظ في
الوارد في رجب أن أمثل ما ورد في ذلك ما رواه النسائي من حديث أمامة
ابن زيد رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من الشهور
ما تصوم في شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان
الحديث .

قال الحافظ فهذا الحديث فيه إشعار بأن في رجب مشابة برمضان وأن
الناس يشتغلون فيه من العبادة بما يشتغلون به في رمضان ويغفلون عن نظير
ذلك في شعبان لذلك يصومه . وفي تخصيصه ذلك بالصوم إشعار بفضل
صيام رجب وأن ذلك من المعلوم المقرر لديهم . ثم ذكر أحاديث أخرى
من هذا القبيل فراجع .

وأما حديث رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمي
فموضوع كما بينت في ذلك الأصل .
وقوله وفضيلة كل يوم وليلة إلخ فهذا لا يعرف والثابت من ذلك ليس
فيه فضيلة كل يوم وليلة .

وأغلب هذا من وضع الوعاظ والقصاص لترغيب العوام في العبادة
هوذلك معروف عنهم ومشهور من حالهم فلا ينبغي الاعتماد عليه .
ومن أراد الوقوف على ما ورد في هذا الباب فعليه بكتاب الأذكار

للنووى رحمه الله تعالى فقد أمداد فيه وأجاد وحرر القول في ذلك فحرياً
بالغاً كاملاً بحيث لم يدع لراغب حاجة إلا بينها فعبيك به .

وقد تعرض الصغاني للدعاء بأسماء أهل الكهف . وقد ورد في ذلك عن
ابن عباس موقوفاً لكن سند ذلك ضعيف كما بينته في الأصل .

وأما قوله أن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد ولم بعدها من ثمة
الحديث غير محمد بن عيسى الترمذى إلخ .

فقد عدما غير الترمذى كابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقى وغيرهم
ولكن لم يصح ذلك كما بينت ذلك في توضيح آخر .

وراجع الأصل فقد ذكرت فوائد مهمة تتعلق بأسماء الله تعالى وهل هي
قاصرة على التسعة والتسعين أو تزيد على ذلك وهل هي توفيقية أولاً .
وكذلك في الدعاء والرقية بما لا نعرف معناه من الأسماء الأعجمية .

قال : ومنها فضيلة ليلة أول جمعة من رجب والصلاة الموضوعة فيها
المسماة بليلة الرغائب لم تثبت في السنة .

(قلت) تقدم أن فضائل رجب موضوعة وهذا منها . وكذلك صلاة
الرغائب فإنها موضوعة بإتفاق كما بينت أنك في الأصل مع فوائد مهمة
تتعلق بأصل هذه الصلاة ومن وضعها . والكتب المؤلفة في النهى عنها وقد
وقع بين ابن الصلاح وعز الدين بن عبد السلام أخذ ورد ومساجلات في
موضوع صلاة الرغائب فالأول يجيزها والثاني يمنع منها . وقد طبعت رسالة
الأول والثاني في ذلك . ولكن العز بن عبد السلام أخطأ التوفيق في
رده الأول والثاني على ابن الصلاح رحمهما الله تعالى رغم كون الموضوع
سهلاً بسيطاً .

كان العز الذى كتب هذه الردود غير العز المعروف بأبحاثه وتحقيقاته .

وما أرى السبب في ذلك إلا قصد التهجم على ابن الصلاح بدون أن يكون غرضه إحقاق الحق في المسألة والله تعالى أعلم .

قال : ومنها قولهم القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال أنه مخلوق فهو كافر بالله عز وجل . (قلت) أحاديث هذا الباب لم يثبت منها شيء . ولم أن حديثاً منها سالماً من كذاب . وقد بينت ذلك في الأصل ولو ثبتت تلك الأسانيد لسكادت تكون متواترة . لكنها باطلة لا أصل لها .

وقد اغتر القرطبي صاحب التفسير بكثرة طرق هذا الحديث الموضوع فقال في التذكار في أفضل الأذكار . الباب الأول في أن القرآن كلام الله غير مخلوق قال الله عز وجل قرآناً عربياً غير ذي عوج . وقال ابن عباس ومالك ابن أنس غير مخلوق وهذا إجماع وقد جاء من أخبار الأحاد في ذلك ما يدل على ذلك . ثم ذكر بعض الأحاديث الواردة في ذلك . وهو وهم منه . وانظر الأصل فقد ذكرت فوائد تتعاق بذلك .

قال : ومنها قراهم إذا رويت ويروى إذا حدثتم عن حديثاً فاعرضوه على كتاب الله تعالى فإن وافق فاقبلوه وإن خالف فردوه . (قلت) هذا من أبطل الباطل وهو يعود على نفسه بالبطان فإن الله تعالى يقول وما آتاكم الرسول فخذوه . وما وجدنا في كتاب الله ما يدل على مضمون هذا الخبر الباطل .

فهو ينادى على نفسه بالوضع والكذب وواضحه لم يتنبه لهذا ونسى أن القرآن يخالفه واما ذاقيل . إذا كنت كذوباً فكأن ذكوراً وقد أطال البيهقي في بيان بطلانه في كتابه المدخل الصغير وهو المدخل إلى دلائل النبوة وفي المدخل الكبير وهو المدخل إلى السنن وقد ذكرت كلامه في الأصل فانظره .

قال : قولهم الحق بعدى مع عمر حيث كان قلت رواه الحكيم الترمذى
وفيه القاسم بن يزيد قسيط وقد ذكر الذهبي هذا الحديث فى ترجمته من
الميزان وقال أخاف أن يكون كذبا مختلفا

قال : ومنها قولهم لو لم أبعث لبعث عمر قلت ورد من حديث بلال بن
رباع وفيه ضعف . ومن حديث عقبة بن عامر وفيه ضعف أيضاً ومن
حديث عبد الله بن جبير الحضرمى وحديث أبى هريرة . وحديث أبى بكر
وذكر الحديث ابن الجوزى فى الموضوعات وتعقبه السيوطى وانظر
الأصل .

قال : ومنها قولهم من استثنى بغير القرآن فلا شفاه الله . (قلت) رواه
الثعلبى من حديث رجاء الغنوى وفيه أحمد بن الحارث الغسانى متروك .
قال : ومنها قولهم العلماء يخشون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين .
(قلت) لا أصل له .

قال : ومنها قولهم من اكتحل بالأمم يوم عاشوراء لم ترمد عيناه
أبدأ (قلت) ورد من حديث ابن عباس . وأبى هريرة وهما موضوعان كما
بينت ذلك فى الأصل . وأزيد هنا أن أحاديث فضل عاشوراء . وفصل
التوسعة فيه وجميع ما يذكر من خواصه وخصاله سوى الصيام الثابت فى
الصحيح فكله من وضع النواصب وأشياء قتلة الحسين عليه السلام .
وقد راج بعض طرق تلك الأحاديث كحديث التوسعة على بعض أهل
الحديث فأثبتوه . وذلك تساهل منهم كما لا يخفى .

قال : ومنها قولهم تعشوا ولو بكتف من حشف فإن ترك العشاء مكرمة .
(قلت) موضوع ورد من حديث أنس رواه الترمذى فى سننه وقال منكر
لا نعرفه إلا من هذا الوجه وعنده ضعف فى الحديث . وعبد الملك بن علاق

مجهول (قلت) عنبسة وضاع وله طريق آخر عن أنس فيه كذاب أيضاً. وورد من حديث جابر رواه ابن ماجه وفيه متروك .

قال : ومنها الحديث الطويل الذي روى في كسوف القمر في كل شهر وحديث خراب البلدان كل بلدة بأفة كالأفرق . والزلزلة والقحط والموت وغير ذلك وحديث رواه أبو دقال في الطواف بالمطى باطل لا أصل له . قلت أما حديث كسوف القمر فرواه ابن الجوزي في الموضوعات وقال من وضع الجواباري . وشيخه أحمد بن رزين من أكذب الناس .

وأما حديث خراب البلدان فموضوع وذكروا ابن الجوزي في الموضوعات من حديث حذيفة . وعلامة البطلان بادية عليه .

وأما حديث أبي عقيل في الطواف بالمطى فيحتمل أن يريد به حديثه عن أنس قال بينما نحن نطوف مع رسول الله ﷺ إذ رأينا برداً ونداء فقلنا ما هذا يا رسول الله قال عيسى ابن مريم يسلم على . ويحتمل أن يريد به ما رواه داود ابن عجلان قال طفنا مع أبي عقيل في مطر فلما قضينا طوافنا أتينا خلف المقام فقال طففت مع أنس بن مالك في مطر فلما قضينا الطواف أتينا المقام فصلينا ركعتين فقال لنا أنس اتبتغوا العمل فقد غفر لكم هكذا قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطفنا معه في مطر رواه ابن ماجه . وأبو عقيل قال الذهبي في حديثه مناكير وقال أبو حاتم والنسائي منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان روى أبو عقيل عن أنس أشياء موضوعة وذكر الذهبي حديثه في سلام عيسى عليه السلام في الطواف في ترجمته وأما حديثه في فضل الطواف فالذي يظهر من صنيع أهل الجرح أن التهمة فيه ملصقة بداود بن عجلان دون أبي عقيل . كما في الضعفاء لابن حبان وتهذيب التهذيب والميزان للذهبي . فلا أدري

أهذا الحكم صحيح أم فيه ما فيه لأن أبا عقال ضعيف أيضاً وقالوا أنه روى
الموضوعات عن أنس أيضاً .

والذى يظهر من صنع الحافظ ابن حجر فى القول المسدد أن حديث
أبي عقال يقبل فى فضائل الأعمال كما ذكرت ذلك فى الأصل بتوسع قال
ولا يحكم على حديثه بالبطلان .

قال : ومنها قولهم من تكلم عند الأذان خيف عليه زوال الإيمان
(قلت) لا أصل له .

خاتمة

قال الصغاني رحمه الله تعالى أسامى الضعفاء والمتروكين عند أئمة
الحديث .

(قلت) ذكر هنا بعض الرجال لكن فيهم من لم يترك وقد تقدم فى
أول الكتاب ذكر بعض الضعفاء والوضاعين أيضاً . وسأذكرهم هنا مع
هؤلاء مرتبين على الحروف مع بيان حال كل منهم . وبالله تعالى التوفيق .

حرف الألف

إبراهيم بن هذبة القيسى أبوهذبة الفارسي قال الذهبى فى الميزان حدث
ببغداد وغيرها بالباطيل (قلت) وهو من المشهورين بالكذب والوضع
ولكن من العجب أن المأمون كان يصدقه وكذلك جرير بن عبد الحميد
ولكن ذلك لا ينفعه كما قال الذهبى فإنه مكشوف الحال .

وكذلك وثقه يحيى بن سعيد فى رواية لكن كذبها الذهبى أيضاً ونقل
عنه أنه قال قدم علينا يعنى أباهذبة وكتبنا عنه عن أنس ثم تبين لنا أنه
كذاب خبيث . وانظر الأصل فقد ذكرت ما ينبغى الوقوف عليه من حاله .
ومع اشتهار حاله ورميه بالكذب والوضع عند جميع أهل الجرح .

ترى القرطبي يكثر من ذكر أحاديثه في التذكرة ساكتاً عنها وبدون أن يشير إلى وضعها . بل يذكرها أصلاً ودليلاً على مسائله في كتاب التذكرة والأمر لله .

الاشج عثمان بن خطاب عرف بأبي الدنيا سيأتي في حرف العين .
أيوب ابن عتبة . أبو يحيى قاضي اليمامة روى له ابن ماجه ضعفه أحمد وقال من وثقه لا يقيم حديث بحر بن أبي كثير وقال ابن معين ليس بالقوى وقال البخارى هو عندهم لين وقال أبو حاتم أما كتبه فصحيحة ولكن يحدث من حفظه فيغلط . وقال ابن عدى مع ضعفه يكتب حديثه وقال النسائي مضطرب الحديث وقال مظفر ابن مدرك ليس بشيء . وقال أبو داود كان صحيح الكتاب . (قلت) وقد ذكرت باقى كلام أهل الجرح فيه فى الأصل .
و حال الرجل كما ترى ليس من الضعفاء المتروكين فحديثه يصلح الاعتبار كما لا يخفى .

حرف الباء

بشر بن الحسين الأصبهانى وضع نسخة عن أنس بن مالك وهو من المشهورين بالكذب والوضع وإذا وجدته فى سند فاغسل يدك منه ولا تلتفت إليه وقد بينت حاله فى الأصل .

حرف الجيم

جعفر بن هرون الواسطى قال فى الميزان عن محمد بن كثير الصغانى أتى بخبر موضوع . قال الحافظ فى اللسان وستأتى الإشارة إليه فى ترجمة سمران أ ه (قلت) وسأتى ذلك فى حرف السين .

حرف الحاء

حماد بن عمرو قال الجوزجاني كان يكذب . وقال ابن معين اجتمع الناس

على طرح هؤلاء النفر ليس يذاكر بحديثهم ولا يعتد به إسحاق بن نجيع
الملطى وحماد بن عمرو النصيبى، وذكر قوماً (قلت) وهو فى عداد المشاهير
بالوضع والكذب وانظر الأصل .

حرف الخاء

خراش بن عبد الله روى عن أنس قال الذهبى سافط عدم ما أتى به
غير أبى سعيد العدوى الكذاب (قلت) وهو من المشاهير بالوضع والكذب
إن كان له وجود فإذا وجدته فى سند حديث فارم به ، وانظر الأصل .

حرف الدال

دينار المذكور فى أبيات الحافظ السلفى تالف قال ابن حبان يروى عن
أنس أشياء موضوعة قال الذهبى حدث فى حدود الأربعين ومائتين بوقاحة
عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه (قلت) وله نسخة عن أنس .

حرف الراء

رتن قال الذهبى رتن وما أدراك مارتن دجال بلاريب ظهر بعد الستائة
فادعى الصحبة والصحابة لا يكذبون وهذا جرثة على الله ورسوله ، وألف
فى بيان حاله جزء أسماه (كسر وثن رتن) وانظر الأصل وقد طبعت له
(الأربعون المنتخبات . من منتخبات الإثبات) آخر رسالة أوائل كتب
الحديث لابن سنبل . انتخبها محمد بن محمد بن محمود الحافظى البخارى السمرغى
ورواها بسنده إلى أبى الرضا رتن بن نصر صاحب رسول الله صلى الله
عليه وآله سلم عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

وقبح الله تعالى من لا يستحي من الكذب على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الذى قيل بكفر صاحبه .

والأدهى فى صاحب هذه الأربعين أنه قال فى مقدمتها فهذه الأحاديث

الرتفيات تصير لنا بحمد الله تعالى من عداد الخناسيات وقد وقع في صحيح
إمام الدنيا محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى السداسيات كثيرة
وأكثر منها أيضاً (قلت) وهكذا فليكن الجمل والبلادة والتطفل دلي العلم
وقد ذكر الذهبي بعض أحاديث هذا الكذاب التي انتخب منها هذا الرجل
أربعينه وقال لو ثبتت هذه الأخبار إلى بعض الساف لمكان يلبغى أن يتنزه
عنها فضالاً عن سيد البشر .

حرف السين

سمعان بن ممدى عن أنس قال الذهبي لا يكاد يعرف الصقت به نسخة
مكذوبة رايتها قبج الله من وضعها .

قال الحافظ في اللسان وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر
ابن هرون الواسطي عن سميان فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاثمائة حديث
أكثر متونها موضوعة إلخ كلامه وقد ذكرته في الأصل .

(قلت) وقد أكثر الديلمي في (الفردوس) من ذكر أحاديث هذه
النسخة الموضوعة المشهورة الوضع لأن من حدث بها متروك عن متروك
عن لا يعرف وهو محمد بن مقاتل الرازي المتروك عن جعفر بن هرون
الواسطي الواهي عن سميان الذي لا يكاد يعرف كما قال الذهبي .

ولأجل هذا كان كتاب الفردوس مع قائده من الكتب التي لا تصالح
للدائمة ومن لا خبرة له بالحديث لدرجه الموضوع مع الثابت من غير
بيان ذلك .

والعجب أن الديلمي بالغ في الخط على أهل زمانه والغض من أهل بلده
لإقبالهم على أحاديث القصاص من الموضوعات والمناكير وإعراضهم عن

الاحاديث المذكورة في كتب الأئمة المشهورة . وأنه وضع هذا الكتاب نصيحة الأمة .

قال الحافظ بن حجر في مقدمة (تسديد القوس) واعمرى لقد أجاد إلا أنه ساقى النوعين مسافاً واحداً فشاركهم .

حرف الشين

شهر بن حوشب الأشعري روى عن أم سلمة وأبي هريرة وجماعة روى له البخارى في الأدب المفرد . ومسلم . والأربعة .

(قلت) وقد صحح له الأئمة كالترمذى وغيره وهو ثقة جليل ومن ضعفه لم يأت بما يقدح وقد أطلت في ذكر حاله في الأصل . فمن نهى الصغاني وجهه بالرجال وبعده عن علم الجرح والتعديل جعله شهر بن حوشب من الكذابين أصحاب الاحاديث الموضوعة وهذا شيء تفرد به في حق شهر بن حوشب وما رأيت أحداً قاله قبله . ولا بعده فلا يعتمد عليه في ذلك والله تعالى أعلم .

حرف الطاء

طريف بن سليمان أبو عاتكة قال أبو حاتم ذاهب الحديث وقال البخارى منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة . (قلت) روى له الترمذى في سننه وهو ممن أجمع على ضعفه . وقد سقت كلام أهل الجرح فيه في الأصل

حرف العين

عبد الحميد بن أبي العشرين الدمشقي أبو سعيد البيروتى كاتب الأوزاعي وهو رغب ما قيل فيه فخريته حسن من غير شك . وقد علق له البخارى في صحيحه وروى له الترمذى وابن ماجه ووثقه غير واحد كما ذكرت ذلك في

الأصل بل قال الحافظ في مقدمة الفتح وثقه الأكثر . فمن غلو الصغاني .
وتهوره . وبعده عن علم الحديث ذكر عبد الحميد بن أبي العشرين مع الضعفاء
والمتروكين أصحاب الموضوعات . وما رأيت هذا الصنيع لأحد قبله .
وما أوقده فيه إلا جهله بالرجال ومراتبهم ولا حول ولا قوة إلا بالله .

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولاهم المدني . روى له الترمذي وابن ماجه
والرجل ليس من أهل الضعف البين المشهور حتى يذكر مع المشهورين
بالضعف المتروكين . بل قال ابن عدي له أحاديث حسان وهو من احتمله
الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه .

فذكره مع الضعفاء من غلط الصغاني وخطأه الفاحش . وقد أخطأ
قبله الحافظ ابن طاهر المقدسي في (تذكرة الموضوعات) حيث أورد فيها
حديث أحلت لنا ميتتان ودمان . وأعله بعبد الرحمن بن زيد . وقد بينت
خطأه في تعقباتي عليه . بل كتبت في ذلك جزءاً خاسعاً .

عبد الرحمن بن زيد الحواري البصري أ و زيد (قلت) لم أجده .
والغالب على الظن أنه تحرف عن اسم آخر . فالله أعلم .

عبد الله بن قيس الرقاشي أبو سعيد قال الذهبي روى عن أيوب لا يتابع
على حديثه قاله العقيلي قال الذهبي لكن فيه الغلابي وانظر الأصل .

عبد الله السواري المدائني (قلت) هكذا في رسالة الصغاني المطبوعة قديماً ،
وهو تحريف من الناسخ أو الطابع . وصوابه عبد الله بن السري المدائني
وهو ضعيف واتهمه ابن حبان بروايات الموضوعات وله ترجمة في تاريخ
الخطيب وروى حديثاً في فضل أنطاكية اتهموه به . انظر الأصل .

عبد المنعم بن نعيم أبو سعيد البصري صاحب السقاء قال البخاري
منكر الحديث وقال الدارقطني متروك (قلت) روى له الترمذي . وقد

وقع ذكره في موضوعات الصغاني المطبوعة قديماً عبد النعيم ابن يغم وهو
تحرّيف . فاحش وتصحيف قبيح .

عثمان بن خطاب عرف بأبي الدنيا الأشج آية في الكذب قال الذهبي
في الميزان أبو الدنيا المغربي كذاب طرقي كان بعد اثلاثماية ادعى
السمع من علي بن أبي طالب رضى الله عنه واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو
وحدث عنه محمد بن أحمد المفيد أحاديث ثم ذكرها وقد فصلت أحواله في
الأصل . وأبو الأشج هذا من طنجة المدينة المعروفة بالمغرب وهو من
الاعلام المشاعير في الكذب . والوضع .

وقد اضطرب في اسمه . ونسبه ومولده فكان لا يستمر على نمط واحد
في ذلك كله . وقد اغتر به بعض من لا يعلم أمره فحسن به الظن وذلك من
عدم المعرفة لا غير .

حرف الميم

محمد بن عبد الله الجويباري قال الخطيب مجهول .
محمد بن سرور الباخى لم أجده .

حرف النون

نسطور الرومي . وقيل جعفر بن نسطور هالك لا وجود له . قال الذهبي
لم أر له ذكراً في كتب الضعفاء وهو أسقط من أن يشتغل بكذبه روى عنه
منصور بن الحكم (قلت) والظاهر أنه لا وجود له وإنما اختلقه بعض
الكذابين الوضاعين وزعم أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا له
بطول العمر فعاش ثلاثماية وأربعين سنة وله أحد عشر حديثاً نرويه من
طريق ابن خير الأشبيلي .

حرف الهاء

هلال بن زيد أبو عقال مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
البخاري في حديثه مناكير . وقال أبو حاتم والنسائي منكر الحديث زاد
الفسائي ليس بثقة . وقال ابن حبان روى عن أنس أشياء موضوعة .
(قلت) وهو من رجال ابن ماجه وقد تقدم الكلام عليه في حديث
الطواف في المطر .

حرف الياء

يغضب كذا وقع في النسخة المطبوعة قديماً ولم أقف عليه ووقع في نسخة
أخرى يشذب ولم أجده أيضاً ولعلهما محرفان عن يسر أو أيسع أو نهشل .
وكلهم كذابون والله تعالى أعلم .

يغثم أحد الكذابين المشهورين . وهو يغثم بن سالم بن قنبر مولى علي
عليه السلام . كذاب مشهور ووضاع معروف وضع عن أنس مثل خراش .
وسمعان بن ممدى . ودينار . وغيرهم ممن لا يفرح باسمائدهم العالية
إلا الجبهة ولا يعرج على أحاديثهم إلا المغفلون الذين لا يفرقون بين النافع
والضار . وقد بينت حال يغثم بتوسع في الأصل فراجع .

وهذا آخر التلخيص وكان الفراغ منه ظهر يوم السبت منسلخ شوال
سنة إحدى وأربعمائة وألف بطنجة .

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليماً .

وكتب عبد العزيز محمد بن الصديق
غفر الله له ورحمه